UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
6 JUN 1980
RECEIVED
LIBRARY

التوزيع: عـــام
E/ECWA/97/Add.1
١٤ آذار/مارس ١٩٨٠
الاصل : بالانكليزيـــة

الأمم المتحـــدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السابعة
١٩ - ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٠
بغداد ، العراق

البند ٧ (ج) من جدول الاعمال المؤقت

عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث

(مذكرة من الامين التنفيذي)

اتخذت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها الاعتيادية السادسة ، التي انعقدت في بغداد في عام ١٩٧٩ ، القرار ٧٦ (٦) الذي يدعو الى تشكيل لجنة من خبراء حكوميين في التنمية في الدول الاعضاء في اللجنة ، وذلك للقيام بالتعاون مع الامانة التنفيذية للجنة ، باعداد تقرير حول وجهات نظر منطقة غربي آسيا في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث. وعقدت لجنة الخبراء اجتماعا لها في شهر آب/اغسطس ١٩٧٩ ، لدراسة التقرير الذي اعدّته الامانة التنفيذية للجنة. وأقرت التقرير في صيغته المنقّحة المرفقة ورفعته الى اللجنة التحضيرية للجمعية العامة للنظر فيه لدى اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثالث.

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: محدود

E/ECWA/DPD/WG.14/3

٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩

الاصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اجتماع لجنة خبراء التنمية الحكوميين

٢٩ - ٣١ آب / اغسطس ١٩٧٩

بيروت - لبنان

تقرير

عن اجتماعات لجنة خبراء التنمية الحكوميين للدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حول استراتيجية التنمية الدولية في عقدها الثالث

79-2732

١ - عقد اجتماع لجنة خبراء التنمية الحكوميين للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في بيروت بالجمهورية اللبنانية خلال الفترة ٢٩ - ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٩ . وقد حضر الاجتماع مندوبون (*) عن الدول التالية الاعضاء في اللجنة : المملكة الاردنية الهاشمية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، الجمهورية العراقية ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية . كما حضر الاجتماع ممثلون عن منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة : منظمة العمل الدولية ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الامم المتحدة للاطفال (اليونيسيف) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالاضافة الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وكذلك شارك بالحضور ممثلون عن المنظمات الاقليمية والحكومية التالية : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والبنك الاسلامي للتنمية ، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية .

٢ - وفي بداية الاجتماع اشير موضوع توجيه الدعوة الى ممثل جمهورية مصر العربية لحضور الاجتماع فاجاب السيد الامين التنفيذي للجنة بان الدورة السادسة للجنة المنعقدة ببغداد خلال النصف الاول من العام الحالي قد اتخذت توصية بتعليق عضوية مصر في اللجنة الا ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة قرر تأجيل النظر في التوصية باعتباره الجهة ذات الصلة بالبت بالموضوع علما بأن ممثل مصر قد واصل الحضور في اجتماعات بغداد ، وعلى ذلك فان عضوية مصر في اللجنة ما زالت قائمة وبناء عليه فقد اثبتت كافة المشاركين (عدا ممثل مصر) تحفظهم على حضور ممثل مصر وفقا للنص التالي :

(*) للاطلاع على أسماء المشتركين في الدورة انظر الوثيقة رقم (E/ECWA/WG.14/INF.3/Rev.1)

" أود قبل أن تشرع اللجنة في النظر في ورقة العمل أن أذكر بأن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا كانت قد اتخذت في دورتها السادسة المنعقدة في بغداد بين ٢٨ نيسان/ابريل و ٢ أيار/مايو ١٩٧٩ قرارا بتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعليق عضوية جمهورية مصر العربية في اللجنة. وانني انسجاما مع ذلك القرار أود أن أسجل تحفظي الان على مساهمة وفد جمهورية مصر العربية في اجتماعنا هذا وأرجو تثبيت ذلك في التقرير النهائي لهذا الاجتماع".

وقد بيّن ممثل جمهورية مصر العربية بأن عضوية مصر في اللجنة قائمة وكاملة ومستمرة طبقا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي أشار اليها السيد الامين التنفيذي للجنة. وان مصر تهتم بالمشاركة في أعمال اللجنة وقد حضر ممثلها هذا الاجتماع بناء على الدعوة الموجهة اليها في هذا الشأن من الامانة التنفيذية.

٣ - افتتح الدكتور محمد سعيد العطار الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الجلسة الاولى لاجتماع لجنة خبراء التنمية الحكوميين مرحبا وقدما الدكتور محمد عطاالله رئيس مجلس الانماء والاعمار في الجمهورية اللبنانية الذي القى كلمة (١) رحب فيها بالحضور في لبنان الذي لا يتوانى عن القيام بدوره في النشاطات الاقليمية والدولية بما في ذلك النشاط الاقتصادي بالرغم من العوائق والصعاب التي يعاني منها في الوقت الحاضر. وقد دعا الدكتور عطاالله اللجنة للأخذ بعين الاعتبار في توصياتها آثار الاحتلال والعدوان الاسرائيلي على الاقتصاد اللبناني، مشيرا الى قرارات مؤتمر القمة في بغداد حول التزام الدول العربية بتقديم الدعم المالي لاعادة تعمير لبنان.

٤- ثم ألقى الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا كلمة (٢) رحب فيها الدكتور عطاالله مؤكدا له استعداد اللجنة للتعاون مع لبنان في شتى المجالات. كما رحب الامين التنفيذي بالسادة اعضاء الوفود والمشاركين بالاجتماع. ثم أكد على أهمية اجتماع لجنة خبراء التنمية الحكوميين في الاسهام ببلورة الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية لعقد الثمانينات وعلى كون هذا الاجتماع حلقة هامة في سلسلة النشاطات التي تقوم بها مختلف هيئات الامم المتحدة لهذا الصدد.

---

(١) النص الكامل لخطاب الدكتور محمد عطاالله مرفق بالتقرير.
(٢) النص الكامل لخطاب الدكتور محمد سعيد العطار مرفق بالتقرير.

٥ - وقد ألقى الدكتور بسيم حنوش رئيس شعبة التخطيط الانمائي في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومدير الاجتماع كلمة (١) استعرض فيها نشأة استراتيجية التنمية في الامم المتحدة والعوامل المستجدة التي تضفي على استراتيجية العقد الثالث للتنمية طابعا جديدا وأهمية خاصة. كما أعطى فكرة موجزة عن الجهود التي بذلت حتى الان داخل نظام الامم المتحدة لاعداد استراتيجية التنمية الجديدة.

٦- وانتخبت اللجنة بالاجماع، في جلستها الاولى، السيد عبد الله البخاري، رئيس قسم الصناعة في وزارة الصناعة، المملكة الاردنية الهاشمية، رئيسا للاجتماع، كما انتخبت السيد فريد كلندر، مدير الادارة الاقتصادية في وزارة التخطيط، دولة الكويت، نائبا للرئيس والسيد عصام رشيد مويش، خبير وزارة التخطيط في الجمهورية العراقية، مقررا للاجتماع.

٧- تبنت اللجنة في جلستها الاولى، جدول الاعمال التالي:

أ) افتتاح الاجتماع.
ب) انتخاب أعضاء مكتب اللجنة.
جـ) اقرار جدول الاعمال.
د) تقديم ورقة العمل: استراتيجية التنمية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في عقد التنمية الثالث للامم المتحدة.
هـ) مناقشة ورقة العمل: الواقع الاقتصادي للمنطقة في السبعينات.
و) متابعة مناقشة ورقة العمل: معدل التنمية في العقد الثالث، استراتيجية النفط الخام وأثرها على معدل التنمية، مكانة الاهداف النوعية، دور الابعاد العالمية والاقليمية في استراتيجية التنمية.
ز) متابعة مناقشة ورقة العمل: مجالات الاولوية: الاولويات العامة، الزراعة والغذاء، الهياكل الاساسية والتشييد، الصناعة، العلم والتكنولوجيا، الثروات الباطنية، المياه، الطاقة.
ح) متابعة مناقشة ورقة العمل: مجالات الاولوية: النقل السياحة، التنمية الاجتماعية، الاسكان، السياسة السكانية، حماية البيئة.
ط) اقرار التقرير والتوصيات بشأن الاستراتيجية.

---

(١) النص الكامل لكلمة الدكتور بسيم حنوش مرفق بالتقرير.

٨- وعلى مدى ثلاثة أيام عقدت اللجنة عدة اجتماعات ناقشت فيها باسهاب فقرات ورقة العمل التي أعدتها الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا وتوصلت الى عدة ملاحظات ومقترحات لتطوير الورقة ووضعها في صيغتها النهائية باعتبارها ممثلة لاراء دول المنطقة. (١)

٩- كما توصلت اللجنة في جلستها الاخيرة المنعقدة بتاريخ ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٩ الى جملة مقترحات حول استراتيجية التنمية الدولية في عقدها الثالث وطلبت من الامانة التنفيذية نقلها الى اللجنة التحضيرية المعنية بوضع مشروع قرار استراتيجية التنمية في عقدها الثالث في الامم المتحدة والمقرر عقد اجتماعاتها خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ وان ترفق مع ورقة العمل التي اعدتها الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمنقحة على أساس التعديلات التي اجرتها لجنة الخبراء، وفيما يلي الخطوط العامة لهذه الملاحظات والمقترحات:

اولا: حول معدلات التنمية المتحققة في العقد الانمائي الثاني

١٠- هدفت استراتيجية العقد الانمائي الثاني الدولية الى بلوغ البلدان النامية متوسطا لمعدل انمائي سنوي قدره ٦٪ من الانتاج الاجمالي وذلك بتحقيق معدل نمو سنوي مقداره ٤٪ من الانتاج الزراعي و٨٪ من الانتاج الصناعي.

١١- ولكن لم يتحقق على الصعيد العالمي بلوغ هذه المعدلات رغم أن هذه المعدلات لا تنظر اليها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بارتياح باعتبارها أقل مما ينبغي تحقيقه لتنمية تتمشى مع الاهداف والمبادئ المعلن عنها في الاستراتيجية الانمائية الدولية.

١٢- أما بالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فقد حققت عمليات التنمية في السبعينات معدلات نمو في الناتج المحلي الاجمالي تجاوزت الاهداف المحددة لاستراتيجية العقد الثاني للتنمية للامم المتحدة حيث تراوحت في المتوسط ومع الاختلاف بين دولة واخرى بين ٧-١٢٪ سنويا متجاوزة بذلك ما حققته المنطقة ذاتها في العقد الاول ومع ذلك فان الامكانات ربما تتيح نموا أكبر مما تم تحقيقه في العقد الثاني.

---

(١) انظر الوثيقة المرفقة رقم (E/ECWA/WG.14/3)

١٣- وكذلك لم يتم تغيير بنيوى كبير رغم النمو المتحقق فقد زادت التجارة الخارجية نموا على ما هي عليه من ضخامة ولم تتحقق زيادة هامة في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي في الاقطار الزراعية من المنطقة. أما تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في هذه الاقطار فكانت على الغالب نتيجة زيادة مساهمة القطاع التجارى وخاصة تجارة الاستيراد فيه بينما توسع بشدة قطاع الخدمات وخاصة الحكومي منها.

١٤- ولقد زاد العجز في تأمين الغذاء كما ونوعا وسعرا حتى تجاوز ما بلغه في العقد الاول ويرجع ذلك لزيادة الطلب ونوعية الغذاء وانتشار التحضر في دول النفط ولكن لم تتمش معدلات الانتاجية والانتاج الخام مع معدلات الزيادة في الطلب والاستهلاك.

١٥- ولقد تم ادخال بعض الصناعات الجديدة في المنطقة وخاصة البتروكيماويات والحديد والصلب والالومنيوم، والتوسع في صناعة الاسمنت وبعض الصناعات الاخرى ولكن لم يكن التوسع ملموسا في صناعات الغذاء والغزل والنسيج كما لم يحصل تطور يذكر في صناعة الالات وانتاج وسائل الانتاج، رغم ان ضعف هذه الصناعات يشكل حاليا عقبة كبرى أمام النمو الصناعي والاعتماد على الذات في المنطقة.

ثانيا : الاستنتاجات الناجمة عن مراجعة استراتيجية العقد الثاني للتنمية وتحليل نتائجهـــا

١٦- كانت معدلات النمو السابقة بالنسبة للانتاج المحلي الاجمالي انعكاسا للتوسع في استخراج النفط وزيادة صادراته دون تغيير يذكر من نسبة المشتقات النفطية الى النفط الخام. ومن جهة ثانية فان تصحيح اسعار النفط لصالح شعوب البلدان النامية المصدرة له وكذلك لصالح توفير الطاقة البديلة على الصعيد العالمي قد اصطدم منذ منتصف العقد الثاني بمقاومة شديدة من الدول المتقدمة مما عرقل حدوث تحسن حقيقي في معدلات النمو وقد لاحظ ممثلو بلدان المنطقة ان زيادة الانتاج المحلي الاجمالي لا يعكس تحسنا في القدرة الانتاجية والصناعية لبلدانهم نظرا لانها جاءت نتيجة لتصدير الخامات بالدرجة

الاولى وليس نتيجة تقدم ملموس في الصناعة وخاصة التحويلية منها كما ان الصناعات التي اقيمت في العقد الثاني وبدأ انشاؤها لا تؤدي الى قيام بنية صناعية متكاملة مساندة لتنمية متواصلة.

وتبعا لذلك يرى ممثلو بلدان المنطقة انه لا بد من تحديد المقومات الرئيسية الصناعية لاستراتيجية العقد الثالث بما يتلاءم مع معدلات انمائية أعلى وتغيير جذري في البنية الصناعية والاقتصادية لبلدان المنطقة.

١٧ - وبالنسبة لزيادة الدخل المحلي الاجمالي في قطاع الزراعة فان عجز المنطقة عن بلوغ معدلات النمو في القطاع الزراعي التي وضعت في استراتيجية العقد الثاني يعود الى عوامل متعددة منها بالدرجة الاولى عدم وضوح السياسات الانمائية في تحديد المشاريع التطبيقية للدراسات التي تقوم بها الحكومات المعنية والمؤسسات والمنظمات الاقليمية وكذلك القصور في تعبئة الموارد البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ هذه المشاريع على نحو يمكّن من بلوغ معدلات النمو المستهدفة على مستوى المنطقة.

١٨ - تتميز التجارة الخارجية لبلدان المنطقة بانها تتم أساسا مع الدول المتقدمة وخاصة منها القائمة على اقتصاد السوق والمستوردة للنفط. وقد توسعت هذه العلاقات التجارية بشدة خلال العقد الثاني مما استوجب التوسع في تصدير المواد الخام بينما ارتفعت بشدة أسعار المواد الغذائية التي زاد استيراد المنطقة منها مما ولد عجزا تجاريا وفي موازين المدفوعات لعدد من بلدان المنطقة خاصة وان استيراد السلع الاستهلاكية والانتاجية قد زاد هو الاخر الى جانب استيراد الخدمات التكنولوجية ونتيجة لذلك كله فقد تعرضت المنطقة الى تضخم نقدي حاد عن طريق تجارة الاستيراد.

ثالثا : <u>أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الثالث للمنطقة</u>

١٩ - بناء على استعراض ما تحقق من استراتيجية العقد الثاني والصعوبات التي قابلت الوصول الى مستوى أهدافها يمكن تحديد اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الثالث بالنسبة للمنطقة.

وفيما يتعلق بفلسفة استراتيجية العقد الثالث يقترح ان تتناول هذه الاستراتيجية المقومات لها ما يلي :

أ- اتفاق البلدان النامية والمتقدمة على نقل نسبة أكبر من المشاريع الانمائية المقبلة الى المناطق النامية مع ملاحظة آثار ذلك على الاقتصاد الدولي . وبالنسبة لبلدان المنطقة فان الاخذ بهذا المبدأ يتطلب الاقرار لهذه المنطقة بحصص نافية من المشاريع الصناعية في الفروع التي تملك المنطقة فيها مزايا واضحة .

ب- اتفاق البلدان النامية والمتقدمة على توفير التكامل الرأسي والتقني للصناعات المشار اليها في (أ) عند اقامتها في الدول النامية على أساس التكامل الاقليمي وبالنسبة للمنطقة فان هذا يعني التوسع في الصناعات الجديدة والمخطط لها بحيث تشمل مختلف مراحل المعالجة الصناعية وتوفر أعلى قيمة مضافة وأكبر فرص عمل ممكنة .

جـ- يرى مندوبو البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان تأكيد السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية ينبغي ان يشمل سياسة الدول النامية على المرافق الصناعية الحالية والمشاريع المقبلة وذلك بما يخدم مصالح شعوبها وقضية التقدم الاقتصادي الدولي . وبالنسبة للمنطقة فان هذا يعني ان تتمكن بلدانها من دمج هذه الصناعات ضمن اطار اقتصادها الوطني ، وتحقيق تشابكها القطاعي ، وارتباطها مع القطاعات الاخرى ، والتقدم باتجاه التكامل الاقتصادي القومي في هذه المنطقة .

د- ما زالت الافادة من الموارد الطبيعية للانتاج الزراعي الغذائي في البلدان النامية مهمة دولية مطروحة بهدف التغلب على ازمة الغذاء العالمي وتعتبر بلدان المنطقة أن لهذا أولوية في بلورة استراتيجية العقد القادم لانه يحل مشكلة سوء التغذية والعجز الغذائي والضغط المتزايد على موازين المدفوعات للبلدان النامية . وبالنسبة للمنطقة فان خبراء حكومات بلدانها يرون بأن تهدف استراتيجية العقد الثالث الانمائية الى زيادة الانتاجية والانتاج وتقليل

العجز في الميزان
العجز في الميزان الغذائي للمنطقة وتخفيف التأثير السلبي المتزايد لاستيراد السلع الزراعية الغذائية على موازين المدفوعات.

هـ - تحتاج البلدان النامية الى سياسات وتدابير تجارية ومالية تكفل الحد من تفاقم التدهور المستمر في قيم التبادل واشتداد الاستدانة الخارجية كما تحتاج الى استراتيجية خاصة لتنشيط المبادلات التجارية داخل البلدان النامية وبين مناطقها المختلفة. وبالنسبة لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فان اللجنة ترى التأكيد على وحدة مطالب مجموعة الـ ٧٧ في هذا المجال وتطالب البلدان المتقدمة بتقديم التنازلات التجارية والمالية الضرورية لتحقيق هذه الاهداف لصالح التقدم الاقتصادي والاجتماعي والانفراج على صعيد المجموعة الدولية. وفي هذا الاطار يؤكد مندوبو الدول الاعضاء في اللجنة من جديد على ضرورة ربط اسعار السلع المصنعة في الدول المتقدمة باسعار المواد الخام المصدرة لها من البلدان النامية.

٢٠- وبناء على ما تقدم فانه من الضروري ان تهدف استراتيجية العقد الثالث الى احداث اصلاحات عميقة في قواعد وسلوك التبادل التجاري بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وان تشمل بالاضافة الى ما تقدم الاقرار الدولي بمبدأ المعاملة التفضيلية للسلع الصناعية التي ستنتجها البلدان النامية وان يحتم هذا المبدأ على عدد متزايد من قطاعات الانتاج المختلفة مع مراعاة مصالح شعوب كل من البلدان النامية والمتقدمة.

رابعا: ملاحظات لجنة الخبراء على حصيلة السنوات التسع التي انقضت على تطبيق استراتيجية التنمية العالمية للعقد الثاني وخاصة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

٢١- اعتمد القرار رقم ٢٦٢٦ / ٢٥ الخاص بالاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني " تحسين الحالة الدولية ونزع السلاح وتطبيق سياسات ترمي الى ايجاد نظام اقتصادي واجتماعي عالمي أرشد وأعدل".

٢٢- ان الدول العربية الاعضاء في لجنة غربي آسيا الاقتصادية تؤكد تمسكها بهذه الاسس والمبادىء وترى فيها منطلقات ضرورية لتسريع عملية التنمية الدولية مع الملاحظة بان التقدم العلمي الذى تم احرازه في تنفيذ هذه المبادىء خلال العقد الماضي لم يكن كافيا. ولذلك فان دول المنطقة تؤكد على اهمية مضاعفة الجهود العالمية لتحسين العالة الدولية ونزع السلاح وتصفية الاستعمار والعنصرية واشكال التبادل غير المتكافىء وانتهاك السيادة الاقتصادية كي يتيسر تحقيق تقدم اكبر خلال استراتيجية العقد الثالث الانمائي الدولية.

٢٣- وبالنسبة لمنطقة غربي آسيا فان الدول الاعضاء تعتبر الاحتلال الاسرائيلي لاراضي دول عربية عديدة والتجاهل المستمر لحقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية والعدوان المتواصل على جنوب لبنان والتهديد الاسرائيلي المستمر لدول المنطقة وسلامة شعوبها ولسيادتها على ثرواتها الطبيعية واقتصادها خطرا يهدد استقلالها الاقتصادى وعقبة تعترض تسريع معدلات التنمية في دول المنطقة.

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: محدود

E/ECWA/DPD/WG.14/1 Rev.1 and
E/ECWA/DPD/WG.14/3 Add.2

٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩

الاصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اجتماع لجنة خبراء التنمية الحكوميين

٢٩ - ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٩

بيروت - لبنان

استراتيجية التنمية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في عقد التنمية الثالث للأمم المتحدة

79-2733

المحتويـــــات

صفحـــة

مقدمـــــــــة ١

الفصل الاول : الواقع الاقتصادى للمنطقة في السبعينات ٢

اولا : التحرك على طريق التنمية والتعاون في السبعينات ٢
ثانيا : السمات الرئيسية للمنطقة ومواردها ٦
ثالثا : صعوبات التنمية ومشاكلها واختناقاتها في المنطقة ٩

الفصل الثاني : اهداف التنمية واستراتيجيتها فى العقد الثالث ١٧

اولا : معدل النمو الاقتصادى العام المتوقع في الثمانينات ١٧
ثانيا : استراتيجية التنمية لقطاع النفط الخام واثرها على معدل النمو الاقتصادى ١٧
ثالثا : مكانة الاهداف النوعية في استراتيجية التنمية ١٩
رابعا : دور الابعاد العالمية والاقليمية في استراتيجية التنمية ٢٠

١) المنطقة والعالم ٢٠
٢) المنطقة والدول المتقدمة ٢١
٣) المنطقة والجوار ٢٣
٤) المنطقة والعالم الثالث ٢٤
٥) المنطقة والاعتماد الجماعي على الذات ٢٥

خامسا : مجالات الاولوية في استراتيجية التنمية ٢٧

١) الاولويات العامة ٢٧
٢) اولويات التنمية الزراعية وانتاج الغذاء ٢٩
٣) العلاقة بين القدرة الاستيعابية والهياكل الاساسية ٣١
٤) اهمية صناعة البناء والتشييد ٣٥
٥) الصناعات المرتبطة بالهياكل الاساسية ٣٥
٦) اولويات الصناعات التحويلية ٣٦
٧) دور العلم والتكنولوجيا في استراتيجية التنمية ٣٨
٨) الثروات البا لنية ٣٩
٩) المياه ٤٠
١٠) الطاقـة ٤٠
١١) النقل والمواصلات ٤١
١٢) السياحة ٤٢
١٣) التنمية الاجتماعية ٤٣
١٤) الاسكان والتخطيط العمراني ٤٥
١٥) السياسة السكانية ٤٦
١٦) حماية البيئـة ٤٧

مقدمـــــــــــــة

يستعد المجتمع الدولي ، وهو على عتبة الانتقال من عقد السبعينات ، الذى كان عقد التنمية الثاني للامم المتحدة ، الى عقد الثمانينات ، الذى سيكون عقد التنمية الثالث ، لبلورة استراتيجية دولية جديدة للتنمية ، تنير امامه الطريق نحو مستقبل افضل للانسان ، في ظل نظام اقتصادى عالمي جديد ، قائم على العدالة وتكافؤ الفرص بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، وضمن اطار تعاون فني واقتصادى اوثق فيما بين البلدان النامية ، سواء ضمن الاطر العالمية ام الاقليمية ، وفي ظل جهود وطنية في مضمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ترفد الجهود الاقليمية والعالمية ، وتكملها وتتكامل معها ، بغية تحقيق تنمية اسرع ، واكثر توازنا واتساقا ، للاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث.

وتتضمن هذه الوثيقة تصورات لأهداف التنمية واستراتيجيتها في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا خلال العقد الثالث ، مستنبطة من تحليل الواقع الاقتصادى ودراسة سيرة التنمية خلال العقد الثاني وما قبله ، مركزة بالدرجة الاولى على الجوانب التحليلية النوعية ، مع التطرق ، حيثما كان ذلك ضروريا ، الى الجوانب الكمية.

وقد اقرت صيغة الاستراتيجية بشكلها الحالي في اجتماع لجنة خبراء التنمية الحكوميين ، الذى انعقد في بيروت بين ٢٩ — ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، لبيان وجهات انظار دول المنطقة بالنسبة لاستراتيجية التنمية الدولية في العقد الثالث ، وذلك وفق القرار رقم ٦/٧٦ الذى اتخذته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها السادسة المنعقدة ببغداد بين ٢٨ نيسان/ابريل و ٢ أيار/مايو ١٩٧٩.

الفصـــــل الأول

الواقع الاقتصادى للمنطقة فى السبعينات

أولا : التحرك على طريق التنمية والتعاون في السبعينات:

١. حققت دول المنطقة في السبعينات معدلات نمو في الناتج المحلي الاجمالي تجاوزت الاهداف المحددة في استراتيجية العقد الثاني للتنمية للامم المتحدة، حيث تراوحت في المتوسط، ومع الاختلاف بين دولة واخرى، بين ٧–١٢٪ سنويا، وبالتالي فقد تجاوزت ما تمكنت اقطار نامية اخرى في العالم من تحقيقه، كما تجاوزت ما تمكنت المنطقة ذاتها من تحقيقه مقابل هذه الفترة. ومع ذلك يمكن القول ان الامكانات يبدو انها كانت تتيح نموا اكبر مما تم تحقيقه.

٢. وكذلك لم يتم تغيير بنيوى كبير رغم النمو المتحقق. وحتى تناقص مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في الاقطار الزراعية في المنطقة لم يكن بسبب زيادة هامة في مساهمة القطاع الصناعي، وانما كان على الغالب بسبب زيادة مساهمات القطاع التجارى، وخاصة تجارة الاستيراد فيه، وزيادة حصة قطاع البناء المرتبط ببناء المساكن غالبا، وكذلك زيادة حصة قطاع الخدمات وخاصة الحكومية منها.

٣. فبالنسبة للانتاج الزراعي كان النمو مخيبا للأمل على صعيد المنطقة ككل، رغم بعض ملامح التقدم الحاصل في بعض المحاصيل في بعض الدول، ورغم التقدم في انشاء عدد من مشروعات السدود والرى والصرف في عدد من الدول الزراعية الرئيسية في المنطقة، فقد كانت الحصيلة تزايدا في استيراد الغذاء. وقد ارتبط التطور المحدود الذى حصل في الزراعة بالتجاوب مع الطلب المحلي والاقليمي، فتركزت التنمية على التوسع الافقي اكثر منها على التوسع الشاقولي ولم يكن الاعتماد كبيرا على الاستحداث التكنولوجي، ولم يحدث تقدم يذكر في مجال الانتاجية بل حدث تراجع ناجم عن زراعة الاراضي الهامشية والقضاء على المراعي بزراعات غير مجدية. وكذلك ما تزال اهم الصعوبات والاختناقات في القطاع الزراعي متواجدة بقوة، وعلى رأسها الجفاف، وتخلف الاساس الانتاجي، ومحدودية القدرة على الادارة، واستنزاف التربة، ومشاكل الملوحة، وعدم فعالية استخدام الماء وتخلف الدولة الزراعية واسلوب ترك الاراضي للراحة، حتى في المروى منها او المناطق ذات الامطار العالية، وضعف الربط بين الزراعة وتربية المواشي في المزرعة، ومحدودية استخدام عوامل الانتاج الحديثة، وضعف الاهتمام بالانتاج العلفي، وضعف الرعاية البيطرية والخدمات الارشادية،

وضعف الهياكل الاساسية ، و محدودية فعالية اجهزة التخطيط، وقلة عدد الفنيين والعمال المهرة بالنسبة لاحتياجات مشروعات وبرامج التنمية ، وصغر حجم الحيازات الزراعية وتناثرها وصعوبة تجميعها وتحديثها ، وضعف موسسات التعليم والتدريب والابحاث وموسسات التسويق والائتمان .

٤ . واما بالنسبة للانتاج الصناعي فقد عرفت بعض اقطار المنطقة صناعات جديدة ، وبرزت بعض الصناعات البتروكيماوية والهندسية الجديدة ، التي يبدو انها كانت على حساب اهمال في منتجات الصناعات الغذائية وجمود في الصناعات النسيجية ، كما لم يحدث تطور يذكر في صناعة الآلات وانتاج وسائل الانتاج . وحتى انتاج مواد البناء ، وخاصة الاسمنت الذى يحتاج اليه تنفيذ الاستثمارات الطموحة ، قصر كثيرا عن الحاجة اليه ، فباتت اغلب دول المنطقة مستوردة له ، وبكميات كبيرة ومتزايدة .

وهكذا فان نمو القطاع الصناعي عموما ، قد رافقه غالبا جمود نسبي في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي ، التي لم تزد في اغلب الاقطار على ١٠ ٪ عموما في الوقت الذى ما تزال فيه نسبة كبيرة من الحاجات الوطنية في السلع الاستهلاكية وتقدر وسطيا بحوالي ٣٠ ٪ ، تغطى عن طريق الاستيراد مع تزايد في استيراد المواد وقطع الغيار للصناعات القائمة .

ولم يتغير نمط التصنيع تغيرا اساسيا في اقطار المنطقة وما زالت الصناعة التحويلية تتصف بكونها صناعة خفيفة واستهلاكية أولا ومتشابهة وتنافسية على صعيد المنطقة ثانيا ومرتبطة بالقطاع الخارجي ثالثا ، وضعيفة الفاعلية والقدرة على المنافسة رابعا ، وكذلك ما تزال الصناعة في المنطقة تعتمد على منتجات محدودة العدد والتنوع ، وما تزال ذات مستوى منخفض من التخصص وضعف في التكامل الانتاجي وما تزال المنطقة تعتمد على استيراد السلع المصنعة وتصدير السلع الاولية او شبه الاولية . وكنتيجة لاتباع سياسة الصناعات البديلة من المستوردات ، مع ضعف الاسواق الداخلية ، وصعوبات التصدير ، تولدت طاقات انتاجية معطلة كثيرا ما تصل الى ٦٠ـ٧٠ ٪ . اما سياسة تصنيع المواد الخام المحلية فان ايجابيات نجاحها المحدود في مجال تصنيع الخامات الزراعية تقابلها صعوبات وسلبيات في تصنيع البتروكيماويات المعتمدة على التصدير فقد زادت الارتباط بالخارج باعتمادها كليا على استيراد الخبرة والتكنولوجيا والعمالة وعدد من السلع الوسطية ،

بينما عجزت عن ان تمد مزاياها وخاصة في مجال التأهيل والتدريب الى فروع اخرى في الاقتصاد كما عجزت عن تعميق تشابك المنتجات في الصناعة. والى جانب هذا وذاك ما تزال القيود الاصطناعية ضمن المنطقة ، تعيق التبادل التجاري للمنتجات الصناعية ، ويندر ان يتم تنسيق في سياسات او خطط التصنيع على صعيد المنطقة.

٥. اما في مجال البناء والتشييد فرغم النمو السريع الملحوظ تبدو ظاهرتان تلفتان النظر وتعبران عن ضعف ليس له او لم يعد له مبرر ، اولاهما اعتماد بناء المساكن على الاساليب اليدوية والبدائية في العديد من انحاء المنطقة في حين ان الانتاجية يمكن ان ترتفع الى مدى بعيد باستخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال ، خاصة وانها متاحة بسهولة ، كما ان الحاجة اليها مع ازدياد الطلب على الاسكان واضحة.
والظاهرة الثانية هي ان نشاط التشييد ، وخاصة تنفيذ الاستثمارات والمشروعات الانمائية ويعتمد على شركات المقاولات الاجنبية ، التي كثيرا ما تتعهد المشروعات باسلوب المفتاح باليد ولا تعتمد كثيرا على التعاقد من الباطن مع الفعاليات المحلية ، وهي غير كافية غالبا . والجدير بالذكر انه يهمل التخطيط لهذا القطاع أو وضع سياسة له في الغالبية العظمى من دول المنطقة وتكاد تخلو من التعرض له جميع خطط التنمية في دول المنطقة.

٦. وفي مجال النقل والمواصلات عرفت المنطقة نهضة كبيرة في بناء الطرق والموانئ والمطارات وقد بني اكثرها في اواخر العقد الحالي ، ومع ذلك ما تزال غالبية هذه المرافق اضعف من الاحتياجات الى مدى بعيد .

٧. وفي مجال التجارة الخارجية ، تتسم المنطقة اصلا بارتفاع نسبة المستوردات والصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ، وبالتالي فان اقتصادياتها شديدة الحساسية تجاه التجارة الخارجية ، وخلال السبعينات يلاحظ تزايد سريع في المستوردات من حيث الكميات والقيم ، ومن حيث التنوع ايضا ، كانعكاس لاحتياجات التنمية والغذاء وكنتيجة لتزايد السيولة في المنطقة ، بينما يلاحظ نمو بطيء في الصادرات غير النفطية عموما سواء من حيث الكميات أم من حيث التنوع ،

نتيجة ضعف التطور في البنى الاقتصادية. اما عدا التجارة الخارجية فقد تحسنا بالنسبة للدول النفطية تحسنا ملحوظا نتيجة ارتفاع أسعار النفط، في حين تعاني الدول غير النفطية من تراجع حدّي التجارة، وبالتالي من عجز متفاقم في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
ومن ناحية التبادل التجاري بين دول المنطقة ، ما يزال دون المستوى المرغوب والممكن ، وما تزال العقبات ، خارج نطاق التعرفات الجمركية، تعيق حركة التبادل. كذلك تعاني بعض دول المنطقة من مثل هذه العقبات بالنسبة للتصدير الى البلدان المتقدمة.

٠٨ اما الخدمات فما تزال ضعيفة، رغم التطور السريع الذي حصل في اغلب انحاء المنطقة في انظمة التعليم والخدمات الصحية، الامر الذي زاد في نسبة المتعلمين وادى الى انخفاض في معدلات الوفيات وخاصة وفيات الاطفال وفي معدلات الاصابة بالامراض المستوطنة. ورغم ذلك فان التقدم يعتبر سريعا بالنسبة لمستويات الخدمات التي كانت سائدة في مطلع العقد ، في حين انها تبقى بعيدة عن الكفاية ، بالنسبة لاحتياجات المواطنين وخاصة بالنسبة للارياف والمناطق النائية والبدوية.

٠٩ ومع ذلك فان من ابرز سمات التطور الاقتصادي في المنطقة نشوء قطاع عام بأشكال وأساليب تختلف من دولة الى اخرى، وقد اصبحت للقطاع العام اهمية حتى في تلك الاقطار التي تؤمن بالاقتصاد الحر ومن الواضح ان الاستثمار المباشر سواء في القطاع العام ام المختلط قد كرس مسؤولية الدولة عن الاقتصاد كما جعل للدولة قوة اقتصادية أكبر، الا ان المشاكل التي يعانيها القطاع العام وخاصة في مجال الادارة والريعية جعلت منه في حالات معينة عبئا على الاقتصاد.

١٠٠ أما على صعيد التعاون الفني الاقتصادي بين الدول النامية فقد كان للمنطقة مساهمات ايجابية هامة ذات انعكاسات طيبة على العالم الثالث، فقد لعبت دورا قويا في تقوية التضامن والتعاون مع الاقطار النامية فتزودت بالخبرات واليد العاملة من بين ابنائها ، متيحة تحويلات مالية هامة اليها ، كما دعمتها بالمعونات الحكومية، والقروض السهلة عن طريق صناديق التنمية، وباستثمارات مباشرة في مشروعات القطاع الخاص في كثير من الأحيان ، كما فتحت أسواقها أمام

المنتجات الصناعية للدول النامية. كذلك تلعب دول المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي دورا هاما ضمن مجموعة دول عدم الانحياز ، ومنظمة الدول المصدرة للنفط، وتتعاون في الحوار مع الدول المتقدمة باتجاه تأسيس النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ولا سيما من خلال الحوار العربي الأوروبي .

١١. وكذلك حدثت تطورات ايجابية هامة على صعيد التنسيق والتعاون الاقليمي ومن ذلك نشاط المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية ، ونشاط اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ومجلس الوحدة الاقتصادية. ومن أهم مظاهر التحرك باتجاه التكامل تبادل رأس المال والعمل بين الدول النفطية وغير النفطية في المنطقة ، بحيث ادت المساعدات الحكومية والقروض السهلة وتحويلات العمال الى انعاش اقتصادي في الدول غير النفطية، كانت حصيلتها ايجابية رغم الصعوبات التي يخلقها التضخم في بنية اليد العاملة فيها . ومن اهم هذه التطورات ايضا تأسيس شبكة صناديق التنمية التي قدمت العديد من القروض للدول غير النفطية والدول الاقل نموا في المنطقة بالاضافة الى المساعدات الحكومية المباشرة وخاصة للدول الأقل نموا ، واحداث العديد من الشركات المشتركة ، وصندوق النقد العربي ، والعديد من البنوك الاقليمية والدولية، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، وتنفيذ العديد من مشاريع ربط الطرق الدولية بين الاقطار المتجاورة ، وبعض مشاريع الربط الكهربائي وتطور في النشاطات المتبادلة للموانئ ، والترانزيت. . وغيرها . كذلك جرت اعمال تنسيقية هامة على مستويات جزئية وثنائية ضمن المنطقة، من امثلته تعاون وثيق بين دول الخليج ، وبين سورية من جهة وبين الاردن والعراق ولبنان من جهة اخرى، وبين دولتي اليمن . . الخ . . غير ان من الملاحظ ان هذا النوع من التعاون الثنائي كثيرا ما يتأرجح بين الحماسة والفتور متأثرا بالعوامل السياسية .

ثانيا : السمات الرئيسية للمنطقة ومواردها :

١٢. تعتبر منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا منطقة نامية كلها ، مع تباين واضح في درجة نمو اقطارها ، فبينما تشمل دولا يعتبر الدخل الفردي فيها من أعلى المستويات على الصعيد العالمي ، تضم ايضا دولتين هما من الدول الأقل نموا في العالم (الدولتين اليمنيتين) .

١٣. تتميز المنطقة بموقع جغرافي ممتاز على بعض طرق التجارة العالمية ، وتجاور عددا من القارات ، وهي على صلة بالاسواق العالمية والموارد البحرية عن طريق سواحلها الطويلة (٥٥٠٠ ميل) والتي تفوق اطوال سواحل الولايات المتحدة ، وتقارب اطوال سواحل اليابان ، وتزيد على ضعفي سواحل الجزر البريطانية.

١٤. الى جانب تميز ارضها بالتلاحم ، حيث تشكل كتلة واحدة ، يشكل سكانها مجموعة متجانسة الى حد بعيد تربط بينهم روابط قومية ولغوية وتاريخ مشترك ومصالح مشتركة. وهناك روابط هي اقوى من الروابط المذكورة وهي انها تكوّن قومية واحدة ، وهناك روابط عديدة اخرى.

١٥. تظهر صورة التوزيع الجغرافي لسكان المنطقة توزيعا غير متكافئ فهم يتجمعون في المناطق الحضارية القديمة ، القائمة على مصادر المياه التقليدية ، والحديثة ، القائمة على النفط ، ومؤخرا والى حد ما على المشروعات الجديدة ، بينما تكاد تخلو المناطق الصحراوية الشاسعة منهم ، ومع ذلك ، وبالرغم من ظواهر التحركات السكانية القوية ضمن المنطقة خصوصا من الريف الى الحضر ضمن الاقطار ، ونحو منابع النفط ضمن المنطقة الامر الذى تسبب في معدلات نمو سكاني مرتفعة في بعض انحاء المنطقة ، فان الضغوط السكانية في المنطقة ككل لا تعتبر قوية وتستطيع التنمية استيعابها. ويصح هذا القول ايضا حتى بالنسبة لانحاء اخرى من المنطقة وخاصة شمالها حيث تعتبر معدلات الزيادة السكانية الطبيعية من المعدلات العالية (اكثر من ٣٪) . هذا ولا يزيد كثيرا عدد سكان المنطقة عن ٤٥ مليون نسمة ، أى حوالي ٨٣٪ من سكان فرنسا ، أو ٧٤٪ من سكان المانيا الاتحادية.

١٦. وبالرغم من عدم انسجام توزيع الموارد الطبيعية في المنطقة ، حيث تتجمع احتياطيات النفط والغاز في الشطر الشرقي ومصادر المياه في الشطر الشمالي ، واحتياطيات الفلزات المستثمرة ، كالفوسفات ، في شمالي المنطقة ايضا ، فان هذه الموارد الطبيعية تعتبر على صعيد المنطقة ككل وفيرة وغنية. كما ان من المتوقع ان تستكشف ثروات باطنية وفيرة اخرى في المستقبل.

وتعتبر المنطقة من اغنى مناطق العالم في مصادر الطاقة فهي تملك نحو نصف الاحتياطيات المؤكدة من نفط الكرة الارضية. وحتى بالنسبة لمستقبل استخدام الطاقة الشمسية، فان المنطقة وخاصة القسم الجنوبي منها ومناطقها الصحراوية والجافة ، تتمتع بسماء صافية خلال اكثر اوقات السنة ، مع ارتفاع في درجة الحرارة لقربها من خط الاستواء .

١٧. اما بالنسبة للأراضي القابلة للزراعة ، فبالرغم من ان المنطقة تعتبر ضمن المناطق الجافة في العالم ، حيث تشغل الصحارى والبوادى قسما ضخما من اراضي المنطقة ، وبالرغم من كون اراضيها الصالحة للزراعة غير موزعة توزيعا متكافئا على اقاليمها واقطارها ، حيث تتمركز في الهلال الخصيب وجنوبي شبه الجزيرة، فان نسبة الاراضي القابلة للزراعة الى السكان تعتبر معقولة (حوالي ٦ر. هكتار للفرد) ، هذا بغض النظر عن ان المستثمر من هذه الاراضي اقل من نصفها وان نصف المستثمر تقريبا يترك للراحة سنويا ، اى ان امكانية نمو الزراعة في الاطار المنظور يمكن ان تحقق ثلاثة اضعاف الحجم الحالي على الاقل .

١٨. وتتمتع المنطقة ، اذا نظر اليها ككل بوفرة في الموارد المالية ، ناجمة بالدرجة الاولى عن تصدير النفط ، وما رافقه من تحسن حدّى التجارة الخارجية تحسنا واضحا بعد عام ١٩٧٣ بالنسبة للدول النفطية في المنطقة ، الامر الذى ادى الى تراكم في الفوائض المالية ، والى استخدام قسم هام منها ، عبر مختلف الاقنية ، في تنمية المنطقة وغيرها من المناطق النامية في العالم ، ورفد السوق التمويلية العالمية ، بقسم هام آخر .

غير ان هذه الفوائض ، تعتبر من حيث منابعها غير موزعة توزيعا منسجما على المنطقة حيث تتولد في الاقطار النفطية ، في حين ان الاقطار غير النفطية ، وحتى التي يتوفر فيها القليل من النفط ، تعاني من صعوبات في ميزان مدفوعاتها وتراكم في المديونية الخارجية وتدهور في حدّى التجارة الخارجية نتيجة التضخم العالمي وتداعي نظام النقد الدولي .

ومن جهة اخرى تعتبر وفرة الموارد وفرة نسبية ناجمة عن عدم انسجام التوزيع ، وذلك لضآلة حجمها اذا نظر اليها على صعيد المنطقة وسكانها ككل حيث يقدر مجموع الناتج المحلي الاجمالي لدول المنطقة بحوالي ١٠٠ بليون (مليار) دولار عام ١٩٧٦ ، اى ما لا يزيد على ربع الناتج المحلي الاجمالي لفرنسا ، و ٥ر١٧٪ لألمانيا الاتحادية في ذلك العام ، كما لا يزيد هذا الناتج بمعدل الفرد في المنطقة عن ٣١٪ منه في فرنسا ، و ٣٠٪ في الولايات الاميركية ، و ٢٤٪ منه في المانيا الاتحادية ، وهذا كله يدل على المبالغة أحيانا في تقدير حجم الاقتصاد النفطي بالقياس الى الاقتصاد العالمي ، كما انه ، بالمناسبة ، يشير الى بعض المبالغة في تقدير اثر زيادة اسعار النفط على الاقتصاد العالمي .

١٩ . وتتمتع المنطقة بوفرة في مراكز الجذب السياحي ، حيث تنتشر فيها الاماكن الاثرية نظرا لكونها تشكل قسما كبيرا من العالم القديم ، وتعتبر هذه السمة مصدرا للدخل واعدا في المستقبل .

ثالثا : صعوبات التنمية ومشاكلها واختناقاتها في المنطقة :

٢٠ . تتمتع المنطقة بمزايا ايجابية كثيرة ، سواء من حيث مواردها او من حيث دورها في الاقتصاد العالمي او من حيث منجزاتها في مضمار التنمية غير انها تعاني كذلك من عدد من المشاكل والصعوبات والاختناقات المرتبطة بالتنمية ، سواء فيما يتعلق بعلاقتها مع العالم او بالمتاح لها من الموارد ، او بالبنية الاقتصادية التي تم التوصل اليها عبر المراحل السابقة من التنمية .

٢١ . ولعل اهم المشاكل التي تعانيها المنطقة هي حالة ضعف الاستقرار وهذا مما يجعلها تخصص جزءا هاما من مواردها لاعادة الاستقرار فكان يمكن تخصيص هذا الجزء للتنمية ورفع مستوى معيشة المواطنين ، وضعف الاستقرار يعكر مناخ التنمية في عدد من اقطار المنطقة .

٢٢. وتلعب المنطقة ، من خلال الاقتصاد النفطي ، دورين رئيسيين في الاقتصاد العالمي ، احدهما كمورد رئيسي للنفط الى العالم ، وثانيهما عند اعادة ضخ الفوائض المالية الى العالم ، سواء عن طريق رفد اسواق التمويل العالمية بالسيولة ، او عن طريق القروض والمعونات التي تقدم الى الدول النامية ، ضمن المنطقة وخارجها ، او عن طريق الاستيراد المتزايد للاستثمار والاستهلاك ، مما يقوى الطلب الفعال على منتجات العالم المتقدم ، وبالتالي ينشط اقتصاده ، أو عن طريق الاستثمار المباشر في العالم المتقدم في مجالات محددة كالاسهم والعقارات والمشروعات الخدمية مما ينعش اقتصاد الدول التي تستثمر فيها هذه الاموال غير ان ممارسة هذين الدورين يواكبهما قلق مستمر بالنسبة للتضخم النقدى ، وعلاقة اسعار النفط بتطور اسعار السلع التي تنتجها الاقطار المتقدمة ، ولا سيما السلع الرأسمالية ، بالنسبة لتآكل قيمة الفوائض النقدية الموظفة في اسواق التمويل نتيجة انهيار نظام بريتون وودز وتعويم العملات واضطراب اسعار الصرف.

وقد يكون هذا من العوامل التي حدت بالدول النفطية الى توظيف اموالها في وسائل تمويل قصيرة الأجل ، الامر الذى يدل في الوقت نفسه ، على ضعف الخيارات امام توظيف هذه الفوائض ، وعدم وضوح ملامح للأولويات من حيث مجالات توظيفها ، حتى لو اريد منح الاولوية ، مثلا ، لتطوير العالم النامي ، في توظيف هذه الفوائض.

٢٣. وبالنظر الى ان النفط ، كغيره من ثروات الارض الباطنية هو ثروة قابلة للنفاد ، فان الفوائض المالية ، يجب ان ينظر اليها سواء اطالت فترة تدفقها ام قصرت ، كفوائض موقتة ستضمحل في يوم من الأيام ، ولذلك فان الوفرة الموقتة يواكبها قلق مستمر على اقتصاد ما بعد النفط . . . وهل سيكون هذا الاقتصاد قادرا على تحقيق التقدم في المنطقة ليصل الى المستوى الذى وصل اليه اقتصاد العالم المتقدم ناهيك عن المستوى الذى سيصل اليه . . بل هل سيكون هذا الاقتصاد قادرا على الاقل على المحافظة على مستوى المعيشة التي وصل اليها الانسان في المنطقة حتى الآن ؟ ربما كانت استراتيجية التنمية الاساسية على المدى البعيد ، هي استبدال هذه الفوائض بقدرة اقتصادية مؤهلة للاستمرار فيما بعد على اساس التوليد الذاتي .

٢٤. واذا ما نظر الى مجموع الفوائض ، سواء المتراكمة منها حتى الآن او التي تتدفق دوريا ، وقورنت بحجم مهام التطوير التي تواجهها ، والتي تشكل الفجوة بين مستوى التطور والبنية

الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الراهن ، وبين المستوى والبنية اللذين حققهما العالم المتقدم ، فلربما كانت هذه الفوائض اقل من الحاجة ، من حيث الحجم . . .

غير ان المشكلة الأكبر ، رغم تلك الحقيقة ، هي ان القدرة الاستيعابية لاقتصاد دول المنطقة ، ولا سيما الدول النفطية ، هي في الوقت نفسه ، اقل بكثير من هذه الفوائض ، سواء بالنسبة للقدرة على انفاق الفوائض ، ام بالنسبة لاستيعاب التكنولوجيا الجديثة ، فحتى الجزء الذى تم استخدامه منها في تلك الدول ، قد خلق مشاكل وتحديات لم تكن مألوفة من قبل ، وعلى رأسها الضغوط التضخمية التي كانت للعوامل المحلية فيها آثار قد لا تقل عن آثار التضخم المستورد ، واختناقات في مرافق البنية الهيكلية ، واستقدام آليات وتجهيزات لم يتم تشغيلها في كثير من الاحيان ، او لم يمكن اصلاحها وصيانتها ، بالاضافة الى المشاكل الاجتماعية الناجمة عن استقدام اليد العاملة الغريبة بأعداد كبيرة أدت في بعض الحالات الى زيادة السكان الأغراب على السكان المحليين ذاتهم ، وما ابرزته الاستثمارات الكبرى من نقص في اليد العاملة في مجالات البناء ولا سيما الفنية منها ، مما ادى الى ارتفاع غير عادى في اجور هذه الفئة من العمال من جهة والى تخلخل هيكل العمالة في البلدان المصدرة لها ، وغير ذلك من الصعوبات.

٢٥ . وهكذا يتناقض وجود الفائض مع القدرة على استيعابه داخليا ومع التأكد من سلامة استخدامه خارجيا ، وتبقى المنطقة رغم وفرة المال ، تعاني الكثير من النقص في مختلف عوامل الانتاج التي تحتاج الى تطوير ، لا يحل المال عقده ، والى زمن لا بد من اختصاره من اجل تطويرها ، الا ان ثمة حدودا في هذا الصدد لا يمكن تجاوزها .

٢٦ . تعاني المنطقة من زحف الصحراء على حساب المراعي ، وحتى على حساب الاراضي الزراعية . ويتم ذلك أحيانا بسبب زراعة الاراضي الهامشية والمراعي ، فتفشل الزراعة وتزول المراعي . كما تعاني مناطق شاسعة ودول بكاملها في المنطقة ، من شح المياه ، حتى سارت شوطا بعيدا في تحلية المياه للشرب ، ومع ذلك ما تزال تصب الكميات الهائلة من الانهار الكبرى والصغرى ، الدائمة والموقتة في البحار . هذا وما تزال المعلومات عن المياه الجوفية وثروات الارض الباطنية ضعيفة ومتناثرة ، وثمة حاجة ملحة الى دراسات للأحواض المائية الجوفية ، والى الخرائط الجيولوجية .

٢٧. وحتى في المناطق التي تعتبر الزراعة فيها من المصادر الرئيسية للدخل، ثمة انخفاض في مستوى الانتاج الزراعي وفي مستوى الانتاجية وتسود الطرائق البدائية في الاستثمار، وتعتمد الزراعة الى حد بعيد على العوامل المناخية والربيعية، ينعشها المطر، وتسيء اليها لفحات الحر والصقيع والجراد والآفات الزراعية.

٢٨. وقد ادت هذه العوامل وغيرها الى ان اصبحت المنطقة ككل وحتى الدول الزراعية منها مستوردة للغذاء، بشكل متزايد وخطير علاوة على كون بعض دول المنطقة تعتمد اعتمادا مطلقا على استيراد الغذاء.

٢٩. ومن النواحي البشرية ثمة نسبة عالية من السكان تعيش في ظروف الجهل والمرض والفقر الامر الذي يؤدي الى انخفاض توقعات الحياة عند الولادة كما ان له ارتباطا بارتفاع نسبة الاحداث من مجموع السكان وقد سيطرت في بقاع معينة من المنطقة امراض مستوطنة ويسود الفقر ومستوى متدن للتغذية في اوساط واسعة من السكان، وتنتشر الامية على نطاق واسع في ظل نظام للتعليم غير كاف من حيث الحجم لايقاف الامية من منبعها على الأقل، وكاف من حيث النوعية لمواجهة متطلبات التنمية. وثمة معاناة من تناثر التجمعات السكانية وعزلتها وصعوبة ايصال الخدمات والمرافق اليها، ومن آثار انتقال الافراد داخليا من الريف الى المدن، والانتقال ضمن المنطقة من الدول غير النفطية الى الدول النفطية، ومن هجرة العقول الى خارج المنطقة وثمة معاناة من درجات متفاوتة من البطالة المطلقة، والموسمية والمقنعة، مع كثير من مواطن النقص في المهارات، ومواطن النقص حتى بالنسبة لليد العاملة غير الماهرة، وخاصة في المناطق الزراعية التي يهجرها سكانها، تقابلها مشاكل التحضر السريع الذي هو في كثير من الحالات اقرب الى ترييف المدن منه الى التحضر، ناهيك عن مشاكل البيئة، والاجور ومشاكل الاقامة والجنسية وتحويل الادخارات وثبات الاستخدام بالنسبة لهجرة اليد العاملة بين اقطار المنطقة بالاضافة الى الخلل الذي تحدثه الهجرة في هيكل اليد العاملة في البلدان المصدرة لها. وكذلك ما تزال على صعيد المنطقة ككل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ضعيفة وبالتالي انخفاض النسبة العامة لذوي النشاط الاقتصادي في مجموع السكان.

٣٠. لعل من اهم الصعوبات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة سوء توزيع عوامل الانتاج بين الدول ، فبعضها يملك رأس المال والطاقة ، ويفتقر الى الماء والتربة الزراعية واليد العاملة. وبعضها على النقيض من ذلك ، وحتى بعضها الذى لديه الوفرة من اليد العاملة ، تتوفر لديه كيد عاملة غير ماهرة ، وحتى بعضها الذى يملك رأس المال ، كأصول مالية ، لا يملك القدرة الكافية على تحويله الى رأسمال مادى ، وكذلك ما يزال الانتاج في كثير من فروعه ، ولا سيما الزراعة والأعمال الانشائية والصناعية ، يعتمد على العمل اليدوى اكثر منه على العمل الآلي . والجميع فوق هذا وذاك يفتقر الى الخبرات وتكوين الكوادر.

٣١. ولقد نشأت الدول في المنطقة بفعل عوامل سياسية ، لم تؤد من حيث النتيجة الى اوضاع ملائمة للنمو الاقتصادى على صعيد المنطقة ككل مما ادى الى التفاوت الكبير فيما بين هذه الدول سواء من حيث الموارد . . أم من حيث مراحل النمو الاقتصادى ام من حيث البنى الاقتصادية ، فبعضها واسع المساحة وبعضها صغيرها ، وبعضها يتمتع بعدد كبير من السكان نسبيا ، والآخر ضئيل السكان ، وبعضها غالبية سكانه اصليون ، والآخر اغراب ، وبعضها متنوع الاقتصاد ، وبعضها ذو اقتصاد وحيد الجانب تقريبا ، وبعضها الأغنى في العالم ، وبعضها الافقر وبعضها يكتفي باستهلاك ما يقل عن ربع ناتجه الاجمالي ، وبعضها يستهلك ما يفوق ناتجه المحلي الاجمالي بأكثر من الربع ، وبعضها يزيد استيراده اكثر من مائة مرة على تصديره ، وبعضها الآخر يحقق فائضا في الميزان التجارى . . . وهكذا . . .

ولربما كان التفاوت في الموارد وعوامل الانتاج والبنى الاقتصادية ، ومراحل النمو مدعاة للأمل في تحقيق التكامل الا ان ايجاد الوسائل والاساليب التي تكفل السير في اتجاه التكامل ، برغم ما تم تحقيقه حتى الآن من تعاون في مجال نقل الخبرة واليد العاملة ، والرساميل بين دول المنطقة ، يبدو انه سيبقى التحدى الكبير الذى يواجه المنطقة الى فترة محسوسة مقبلة وخاصة في وجود الاختلافات في التنظيم الاقتصادى ، والفلسفة السياسية.

٣٢. أما عملية التصنيع التي تمكنت بعض دول المنطقة من تنفيذها فقد ولدت صناعات ترتبط بالقطاع الخارجي من جهة وبالاستهلاك من جهة اخرى ، وذات ارتباط ضعيف بالانتاج المحلي وبعضها بعضا الامر الذى زاد من ارتباط الاقتصاديات بالقطاع الخارجي سواء من حيث الاعتماد على مواد الاستهلاك الوسيط من الاستيراد ، او من حيث البحث عن اسواق للتصدير بسبب ضيق السوق المحلية.

٣٣. وفي الاقتصاد النفطي يرتبط معظم قطاع النفط ارتباطا قويا بالخارج في حين ما يزال ارتباطه بالاقتصاد الوطني اضعف من المرغوب. فهذه الصناعة تصديرية وتكاد تقتصر على تصدير النفط الخام، كما تستورد التجهيزات بكثافة نظرا لكونها كثيفة رأس المال. ومن ناحية اخرى فان الدخل الناجم منها يرد الى الحكومات ولا يتوزع مباشرة على الاقتصاد الا عن طريق الانفاق الحكومي وبالتالي فان العلاقة بين الاقتصاد وبين القطاع النفطي هي اقرب الى كونها غير مباشرة.

٣٤. وقد ادى مجموع هذه العوامل الى جعل المنطقة تعاني من درجة عالية من الاعتماد على القطاع الخارجي سواء في مجال استيراد السلع الرأسمالية أو التكنولوجيا او سلع الاستهلاك الوسيط بل وحتى السلع الاستهلاكية والغذائية مما جعلها كثيرة الحساسية تجاه الاسواق العالمية وتقلباتها، وشديدة التعرض للآثار السلبية لهذه التقلبات.
ولعل من اهم الصعوبات الناجمة عن ذلك ما اضطرت اليه بعض دول المنطقة من دعم للسلع الاستهلاكية لتثبيت الاسعار ولا سيما في المواد الغذائية مما حمّل ميزانياتها اعباء اصبحت فوق الاحتمال بالاضافة الى ان هذه السياسة قضت على موارد هامة من ارباح المؤسسات ولا سيما تلك التي تملكها الدولة.

٣٥. ومن اهم الصعوبات والاختناقات التي تواجه التنمية ضعف الهياكل الاساسية بجوانبها الرئيسية، المادي والبشري والمؤسسي، وذلك على صعيد المنطقة ككل وعلى صعيد كل دولة على حدة، بل على صعيد المدينة الواحدة في كثير من الاحيان. فالمدن، ولا سيما العواصم المكتظة بالسكان غالبا ما تضيق مرافقها وخدماتها البلدية عن استيعاب الانسان، وحاجاته الاساسية، ومخلفاته، ناهيك عن قدرة المرافق والخدمات على الوفاء بحاجات السكان الريفيين. اما على صعيد الدول، فقد كانت الى عهد قريب جدا مشكلة ازدحام الموانئ ظاهرة تعيق التنمية وعجلة الاقتصاد. ولئن حلت هذه المشكلة في اغلب دول المنطقة مؤخرا الا ان شبكات الطرق ما تزال ضعيفة ومكتظة، وعاجزة عن تحمل الحمولات الكبيرة، وما تزال السكك الحديدية قليلة، وبعضها قديم ومخرب لا يجرى اصلاحه، وهناك العديد من النواقص والضعف في الاساطيل البرية والبحرية والجوية والمطارات وفي المواصلات السلكية واللاسلكية. وكذلك ما

تزال شبكات الارتباط الكهربائية رغم تطورها النسبي في بعض الاقطار امرا بعيد المنال ، وحتى في البلدان الزراعية في المنطقة فما تزال الهياكل الاساسية من اقنية وترع ومنشآت رى وصرف دون المستوى المطلوب بكثير .

واما على صعيد المنطقة ككل ، فان الهياكل الاساسية التي تطورت في ضوء الامكانات والسياسات المحلية ضمن كل دولة على حدة ، تبدو مفككة لا يمكن ان تعتبر وحدة متماسكة ، فما يزال عدد من الدول المتجاورة غير مرتبط ، حتى بريا ، بطرق دولية ، وما تزال الشبكات تختلف من حيث المواصفات بين دولة واخرى ، ولم تتطور بعد اشكال التعاون المرغوبة في تبادل خدمات الموانئ ، كما بقيت المواصلات الهاتفية بين اغلب دول المنطقة قاصرة عن الوفاء بالحدود الدنيا اللازمة . وما تزال المرافق السياحية ضعيفة بالقياس الى الامكانات السياحية في المنطقة . وحتى على صعيد الاسكان وما هو معروف من مشاكله وسواء في جانب النقص المادى او قصور التشريع عن القدرة على تحقيق الربط بين العرض المتاح للبيع والطلب على الاستئجار في بعض الدول ، فقد برزت مشكلة تتجلى في فيض العرض على الطلب في دول اخرى ، ولا سيما النفطية منها ، الامر الذى جعل الصورة متناقضة على الصعيد الاقليمي . اما في الجانب المؤسسي للهياكل الاساسية فما تزال الادارة الحكومية والادارات المحلية والبلدية في اغلب الاحيان ضعيفة بكوادرها وتنظيمها وقدرتها على التحكم في مسار الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وتوفير الامن وتلبية حاجات المواطنين الاساسية . ويتفرع من هذا مسألة عدم كفاية التخطيط ، وقلة فعاليته ، وضعف التنفيذ وعدم كفاية دراسات الجدوى الاقتصادية ، وتقييم المشروعات ، وضعف البحث العلمي الموجه نحو حل المشاكل الفنية والتكنولوجية ، وضعف كفاءة الادارة في المؤسسات الاقتصادية ، ولا سيما مؤسسات القطاع العام ، وعدم كفاية المؤسسات التي تهتم بالشؤون الاقليمية وشبه الاقليمية لتشجيع التعاون والبحث باتجاه التكامل وعدم المعرفة بالمؤسسات والتنظيمات المتواجدة خارج المنطقة وامكاناتها والاستفادة منها .

واما في الجانب البشرى فان ندرة العلميين والفنيين والعمال المهرة وضعف مستوى المهارة عند وجودها والنقص الكلي في العدد من التخصصات المحددة هي من السمات الواضحة في المنطقة .

٣٦. وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية مع العالم المتقدم تعاني المنطقة من آثار التضخم العالمي وعدم استقرار اسواق العملات، كما تتعرض لممارسات الشركات المتعددة الجنسية ومن فعاليات مؤسسات التمويل التي تودع فيها احتياطياتها ، في استخدام الاموال في مجالات قد تتعارض مع مصالح دول المنطقة ، ومن مبالغات شركات المقاولات الدولية في تكاليف المشروعات الانمائية، ومن صعوبات نقل التكنولوجيا وخاصة مسألة براءات الاختراع وعدم تطويع التكنولوجيا المستوردة لما يناسب احتياجات المنطقة، ومن ارتفاع فوائد الاقراض التجاري قصير الاجل الذي تضطر اليه بعض دول المنطقة وكثيرا ما يكون مصدره من دول اخرى في المنطقة لا تجني مثل هذه الثمار من ايداعاتها ، ومن ممارسات الدول المتقدمة في وضع القيود على الاستيراد من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة لبعض دول المنطقة بحيث لم يقابل الانفتاح الاقتصادي للمنطقة بانفتاح مماثل . وحتى المؤسسات الدولية ذات الفعالية الايجابية في تنمية العالم الثالث كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ما تزال تتمتع الدول المتقدمة فيها بامتيازات في التصويت، كما ان الشروط الفنية للبنك الدولي في اقراض دول المنطقة المحتاجة الى قروض هي شروط صعبة تفوق قدرتها على تحقيقها وتوقعها في ارباكات لا قبل لها بها . هذا كله بالاضافة الى وقوف بعض دول العالم المتقدم في وجه الاماني الوطنية والسياسية المحقة لدول المنطقة.

الفصل الثاني

اهداف التنمية واستراتيجيتها في العقد الثالث

أولا : معدل النمو الاقتصادي العام المتوقع في الثمانينات:

٣٧. تتجه استراتيجية التنمية للامم المتحدة في العقد الثالث ، وفقا للدراسات المعدة حتى الآن ، الى اقتراح هدف النمو الاقتصادي العام في العالم الثالث بما يتراوح وسطيا بين ٦ر٥ — ٧ر٦٪ سنويا للناتج المحلي الاجمالي ، منها ٧ر٢ — ٥ر٣٪ في الزراعة، و ٣ر٨—٤ر٩٪ في الصناعة ، ومن المرجح أن تتبنى في آخر المطاف البدائل الأعلى . اما بالنسبة للمنطقة فلا شك في ان امكانات النمو تفوق هذه المعدلات في الغالبية العظمى من دول المنطقة، ان لم يكن كلها . ومن خلال استقراء معطيات التطور الماضي ، والخطط الموضوعة للمنطقة، والاستثمارات التي هي في مرحلة النضوج ، وبعض الاسقاطات التي اجريت حتى الآن ، يتبين ان اقتصاديات الدول غير النفطية والدول الاقل نموا ،والقطاع غير النفطي في دول النفط يمكن ان تحقق بمجموعها نموا يتراوح بين ٨—١٠٪ في المتوسط سنويا خلال العقد الثالث للتنمية.

ثانيا : استراتيجية التنمية لقطاع النفط الخام واثرها على معدل النمو الاقتصادي :

٣٨. غير ان الوضع الخاص لقطاع النفط قد يفرض تغييرات ايجابية او سلبية على هذا المعدل نظرا لمرونة الانتاج في الدول النفطية الرئيسية في التجاوب مع الطلب ومع قرارات الانتاج . ففي الدول النفطية ذات الانتاج المتواضع كعمان والبحرين ، والدول غير النفطية بما فيها ذات النفط الضئيل كسورية ، وبما فيها الدول الاقل نموا ، لا يتوقع ان يزداد ، أو يبدأ، انتاج النفط ما لم تتحقق اكتشافات جديدة ذات اهمية. ان الاثر العاسم سيكون لموقف الدول النفطية الرئيسية في المنطقة.

٣٩. ان موقف الدول النفطية الرئيسية مبني على استراتيجية شبه متبلورة في الاصل ،الا ان اثر هذه الاستراتيجية على الانتاج سيكون غير مؤكد الاتجاه لاعتمادها على عناصر متغيرة.

وبالنظر للمرونة النسبية للقدرة على التحكم في انتاج النفط زيادة او نقصانا فان القرارات بهذا الصدد يمكن ان تتخذ في ضوء معطيات سياسية واقتصادية ، عالمية واقليمية ومحليـــــة. ومن المرجح أن تكون استراتيجية انتاج النفط في خطوطها العريضة محصلة عدد من العناصـــر ذات الآثار المتعاكسة ، أهمها :

١) المواءمة بين انتاج النفط وبين الاحتياجات العالمية ، وهذا العنصر ربما يؤدى الى بعض الزيادة في الطلب والانتاج ، ما لم يغط العالم احتياجاته المتزايدة من مصادر اخرى كالمكسيك وبحر الشمال ، كما ان من الممكن ان تؤدى سياسة ترشيد استخدام الطاقة في البلدان المتقدمة الى تخفيف حدة الطلب على النفط.

٢) السعي لاطالة عمر هذه الثروة القابلة للنضوب .

٣) المواءمة بين انتاج النفط بما في ذلك اسعاره وقيمته ، وبالتالي تراكم فوائضه ، وبين القدرة على استيعاب هذه الفوائض ، سواء في داخل البلاد ام في خارجها .

٤) وتتوقف زيادة القدرة على الاستيعاب داخليا على استراتيجيات اخرى للتنمية ، تستعرضها فقرات مقبلة . . اما زيادة القدرة على استيعاب الفوائض خارجيا ، فتتوقف على عدد من العوامل ، منها مدى قابلية الفوائض للصمود اما التآكل الناجم عن اسعار صرف العملات العالمية والتضخم ، ومنها مدى توافر فرص الاستثمار الواعدة ، ومنها مدى وضوح مشروعات التنمية وتوفر دراسات الجدوى الاقتصادية في الدول النامية ضمن المنطقة وخارجها ، لتلبيتها بقروض سليمة ومساعدات توضع في محلها ، ومنها مدى التأكد من ان المؤسسات المالية التي توضع فيها الفوائض على المدى القصير ، تستخدم وسائل التمويل هـــذه لصالح التنمية في الدول النامية ، وعلى رأسها العربية ، سواء بدعمها مباشرة او بدعم الشركات والمؤسسات العالمية المتعاقدة معها او المنفذة لمشروعاتها . وفي جميـــع الأحوال فان تطور حدّى التجارة الخارجية نحو التحسن في الاقطار النفطية يمكن ان يسبق زيادة القدرة على الاستيعاب. وبالتالي فان زيادة القدرة الاستيعابية لن يكون لها على الارجح اثر على زيادة الانتاج .

٤٠. وعلى هذا يمكن القول ان استراتيجية انتاج النفط ستؤدى في آخر المطاف الى عدم وجود زيادات عينية هامة في انتاج النفط ، وبالتالي فمن الارجح ان تسحب هذه الاستراتيجية معدل التنمية العام للناتج المحلي الاجمالي في المنطقة مع غض النظر عن الاسعار وعن اثر حدى التجارة الخارجية على القوة الشرائية، الى الوراء قليلا ، ولكن من المرجح ان يبقى هذا المعدل اعلى من التقديرات المتوقع اقتراحها في الاستراتيجية الدولية للتنمية لمجموع الدول النامية ، وبحيث يتراوح بين ٧—٩٪ في المتوسط سنويا على مستوى المنطقة ، مع تفاوت بين دولة واخرى تبعا لمرحلة التطور التي توصلت اليها كل دولة.

٤١. غير انه من المرجح ان تطرح مهام التنمية على مستوى القطاعات معدلات اعلى من المقترح لمجموع البلدان النامية بحيث يحدد ما لا يقل عن ٤٪ في المتوسط سنويا لقطاع الزراعة وعن ١٠٪ لقطاع الصناعة التحويلية ، و١٥٪ لقطاع البناء والتشييد .

ثالثا : مكانة الاهداف النوعية في استراتيجية التنمية :

٤٢. ومع اهمية الاهداف الكمية ترى دول المنطقة ان الاهداف النوعية يجب ان تعطى بأفضلية اعلى في استراتيجية التنمية.

٤٣. وعلى رأس الأهداف النوعية على الصعيد الاقتصادى تحقيق الاستقلال الاقتصادى وتعظيم الانتاج وتحسين جودته وتصحيح الخلل في البنية الانتاجية وزيادة انتاجية العمل ولا سيما عن طريق الحوافز والمنشطات الاقتصادية ، وتوفير بنية اقتصادية اكثر تنوعا ، واكثر تشابكا فيما بينها ، وبالتالي اكثر قدرة على تحقيق الاهداف الكمية ذاتها ، وذلك بتحقيق التكامل السلعي للمنتجات الزراعية والصناعية والمنجمية والمباني والتشييدات ، وتكامل الفعاليات الاستثمارية من حيث بناء الهياكل الاساسية المادية والخدمية والبشرية والمؤسسية متكاملة مع المشروعات الانتاجية وخاصة في مجال التنمية الريفية.

٤٤. ومن اهم الاهداف النوعية على الصعيد الاقتصادى ـ الاجتماعي تضافر جهود القطاع الحكومي والقطاع العام والقطاع التعاوني والقطاع المختلط والقطاع الخاص وتحقيق التوازن بين

الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية في اختيار مواقع المشروعات والتوازن بين سرعة النمو المطلوبة وبين التوزيع العادل ، جغرافيا لثمار التنمية وتحسين توزيع الدخل على الفئات الاجتماعية.

٤٥. ومن اهم الاهداف النوعية على الصعيد الاجتماعي توفير الفرص للتوصل الى نوعية افضل للحياة ، وخاصة القضاء على الجوع والفقر المدقع ، والامية ، والبطالة ، والقضاء على الامراض المستوطنة ، وانعاش الريف ، وتوفير الامن الغذائي ، وتأمين الحاجات الاساسية للفرد ، ولا سيما المسكن الرخيص ، والغذاء وماء الشرب والانارة وخدمات بناء الانسان وتصريف الفضلات وتوفير بيئة سليمة وآمنة وتنمية الكوادر الانسانية الفنية والتخطيطية.

٤٦. ويحتل مكان الصدارة على الصعيد السياسي العمل من اجل توفير فرص للاستقرار كمناخ مساعد على التنمية من جهة وكوسيلة لتحويل المجهود الى الشؤون الانمائية من جهة اخرى.

رابعا : دور الابعاد العالمية والاقليمية في استراتيجية التنمية :

٤٧. ومع انه من الضرورة بمكان وضع خط واضح ومميز بين المسؤولية الوطنية ، والمسؤولية الجماعية ضمن المنطقة ، (وخاصة التعاون والتكامل الاقليميين) والمسؤولية الجماعية ضمن العالم الثالث (وخاصة مسائل التعاون الفني بين الاقطار النامية) ، والمسؤولية الجماعية العالمية ، وخاصة مسائل النظام الاقتصادى العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب والحوار العربي الاوروبي ومسائل نقل التكنولوجيا ، وان من الضرورى تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية لكل دولة وبين مصالح المنطقة ومصالح المجموعات الدولية المختلفة والعالم ، فان ثمة تفاعلا بين هذه المسؤوليات وتأثيرات متبادلة فيما بينها على مختلف اصعدتها .

١ — المنطقة والعالم:

٤٨. ترى دول المنطقة ان عليها المسؤولية ولديها الامكانية للمساهمة في الحضارة الانسانية الحديثة ورفدها ، وان لها الحق في المشاركة في ثمارها ، واستيعابها . . . وفي المشاركة الحقيقية

والفعالة في القرارات ذات الطابع الجماعي والمساهمة في الجهود العالمية المركزة على مواضيع محددة كنزع السلاح وحماية البيئة ومقاومة التلوث والبحث عن حلول للتصحر وتآكل التربة على شواطئ البحار وملوحة التربة وتأسيس حق للمجتمع الدولي فيما يتعلق باستثمار المحيطات واعالي البحار والفضاء. هذا وتستمر المنطقة في دعمها للمؤسسات الدولية العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والفني.

٤٩. وسوف تستمر المنطقة في التكامل مع العالم ككل، فتزوده بالطاقة والسيولة الناجمة عن الفوائض النفطية، والدعم للأقطار النامية، وتتلقى منه التكنولوجيا والسلع الرأسمالية والخبرة والعمالة.. غير انها تساهم مع بقية دول العالم الثالث في دعوة المجتمع الدولي الى اعادة النظر في ميكانيكية هذا التكامل واتنيته واساليبه وطرائقه وخاصة اقامة نظام نقدي عالمي مستقر وفعال بما ينهي التضويم ويوقف المضاربات والحركات الضارة للرساميل الساخنة، واصلاح الاطار المؤسسي للقواعد والمبادئ التي تضمنتها معاهدات واتفاقات دولية معينة تتحكم في حركة التجارة والتكنولوجيا والنقد والتمويل، كاتفاقية الجات، وقواعد عمليات صندوق النقد الدولي، والنقل البحري والتأمين، وكذلك تنظيم فعالية الشركات متعددة الجنسيات، وممارساتها بما يضمن انسجام نشاطها مع اهداف التنمية وسياساتها في الدول المضيفة لها، وبغية الجعل منها ادوات للتقدم على اساس المنفعة المتبادلة والثقة والمتبادلة.

٥٠. وتدعو المنطقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاعادة النظر في حقوق التصويت لصالح الدول النامية، ومراعاة احتياجاتها الى التمويل، كما تدعو الى تخفيف الشروط والقواعد المتبعة للاقراض وتنفيذ استخدام القروض.

٢— المنطقة والدول المتقدمة:

٥١. وتدعو المنطقة دول العالم المتقدم الى ترشيد استخدام الطاقة والعمل على وقف التضخم والبطالة في اقتصادها، واتباع سياسة استقرار في الاسعار والاجور بالحد من زيادات الاسعار ولا سيما في السلع الرأسمالية بغية ايقاف السباق بين اسعار هذه السلع واسعار النفط، كما تدعو

الى كبح زيادات الاجور وتكاليف الضمان الاجتماعي التي تدفع البلدان النامية ثمنها ، بينما فيها فئات من الناس تتضور جوعا .

٥٢ . وتدعو المنطقة دول العالم المتقدم للتعاون معها من اجل توفير المناخ الذى تتمكن الدول النامية في ظله من تحقيق مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات من جهة ومبدأ المنفعة المتبادلة من جهة اخرى .

٥٣ . وتحث دول المنطقة الدول المتقدمة على التعاون من اجل اقامة النظام الاقتصادى الجديد وازالة الاوضاع المهزوزة القائمة واستبدالها بأوضاع وعلاقات اكثر عدالة وبالتالي اكثر قدرة على الاستمرار وخاصة في مجال التبادل بين السلع الاولية والمنتجات المصنعة والخدمات، وبين التكنولوجيا والتمويل التجارى وفي مجال ميكانيكية توليد وتوزيع السيولة الدولية ، وفي مجال نقل التكنولوجيا وخاصة مسألة براءات الاختراع ، وذلك باتجاه تطبيق برامج متكاملة للسلع ، بما يشمل ، علاوة على قضايا الاسعار ، تشجيع الدول النامية على تصنيع هذه السلع والمشاركة في نقلها وتسويقها وتوزيعها .

٥٤ . وتؤكد دول المنطقة قناعتها بأن توازن اقتصاديات العالم المتقدم ، وانتعاشها هو في مصلحة الدول النامية ايضا ، ولكن على الدول المتقدمة ان تقتنع بالمقابل ان انتعاش اقتصاديات العالم الثالث هو ايضا في مصلحتها ، وذلك على الاقل من حيث زيادة قدرتها الشرائية وطلبها الفعال ، وبالتالي فتح المجال امام المزيد من الانتعاش لاقتصاديات الدول المتقدمة . ان المزيد من التعاون مع البلدان النامية كفيل على المدى المتوسط والبعيد ، بتخفيف حدة الجمود الاقتصادى الذى تعاني منه الاقطار الصناعية الكبرى في الوقت الراهن .

٥٥ . وترى دول المنطقة أن الدول الصناعية مدعوة لتطوير التقنية المصدرة الى العالم الثالث بما يتلاءم مع الشروط والظروف السائدة فيه ، وللعمل على اجراء البحوث اللازمة لهذا الغرض، بدلا من تصدير التقنية كما هي ، وكما طورت اصلا ملائمة لظروف البلاد التي انتجتها .

٥٦٠ ومن اجل تحقيق هذه الاهداف ، فان دول المنطقة مدعوة أيضا لتكثيف جهودها في متابعة الحوار العربي الاوروبي وتطويره ليشمل حوارا مع كتل اقتصادية اخرى ، والمشاركة في حوار الشمال والجنوب والسعي مع العالم النامي في الجهود الرامية الى ارساء اسس النظام الاقتصادى العالمي الجديد .

٥٧٠ وفي مجال استخدام الفوائض النفطية في التمويل العالمي سيكون من المفيد أن تسعى الدول النفطية في المنطقة لتخصيص تدفق السيولة اكثر بأكثر الى الدول النامية ، عن طريق دعم المؤسسات التمويلية أو الانتاجية أو شركات المقاولات التي تهتم بتنمية العالم الثالث ، ولا سيما المنطقة ، وربط هذا التمويل ، قدر الامكان ، بمشروعات محددة تنفذها هذه الجهات في الاقطار النامية.

٥٨٠ وفي مجال السيطرة على الموارد ، سيكون من مصلحة الدول النفطية في المنطقة العمل على التوسع في هذه السيطرة عن طريق دخول ميدان الشحن والتسويق والتوزيع ، واقامة علاقات مباشرة قدر الامكان بين المنتج والمستهلك.

٥٩٠ وفي مجال القيود التي تضعها الدول المتقدمة امام الصادرات الصناعية لبعض دول المنطقة سيكون من المفيد البحث عن وسيلة لربط الصادرات المرغوب فيها والتي تصدرها بعض دول المنطقة ، بصادرات دول اخرى في المنطقة ، تواجه تلك العوائق ، وادخال هذا العنصر في المباحثات والاتفاقات التجارية.

٣— المنطقة والجوار :

٦٠٠ وعلى صعيد اطراف المناطق ، المتاخمة لحدود المنطقة في آسيا الصغرى وشرقي الخليج وغربي البحر الاحمر ، سيكون من المفيد للمنطقة والجوار على حد سواء التعاون من اجل ربط الهياكل الاساسية ، وخاصة الطرق وشبكات الارتباط الكهربائي ، وفي مجال تطوير التجارة وفي استخدام الممرات المائية ، وفي حماية البيئة وخاصة حماية البحار من التلوث ، وفي استثمار الموارد المائية المشتركة وفي النقل البحرى وصيد الاسماك.

٤— المنطقة والعالم الثالث :

٦١. وعلى صعيد العالم الثالث فان دول المنطقة مدعوة ايضا لدعم وترسيخ اسس التعاون الاقتصادى والفني بين الاقطار النامية وزيادة فعاليته ، بغض النظر عن بعد او قرب المسافات التي تفصل بينها وبين المنطقة ، وكذلك لدعم المنظمات الدولية التي تسعى لتطوير هذا التعاون . وسوف تتابع الدول النفطية في المنطقة ، استمرار في سياستها السابقة ، دعمها المالي للدول النامية سواء مباشرة للحكومات او عن طريق صناديق التنمية ، وتركيز الدعم المالي بالقروض والمساعدات خصوصا على تلك الدول النامية التي لا يتيح لها اقتصادها قدرة على التوازن مع ظروف التضخم العالمي ، وتدعيم هذه الصناديق وزيادة فعاليتها وتوفير فرص العمل لليد العاملة والخبرة المجلوبة منها ، الامر الذى يتيح لهذه الدول المزيد من السيولة عن طريق تحويلات العمال والخبراء ، كذلك فان من المنتظر ان تتوسع دول المنطقة في التبادل التجارى مع الدول النامية واستيعاب المزيد من منتجاتها وتبادل منح شرط الدولة الاكثر رعاية حيثما كان ذلك مفيدا للطرفين ، وعقد اتفاقات تقاض معها ، والتعاون معها في مجالات محددة للبحوث العلمية ، ومسائل نقل التكنولوجيا واستيعابها وتطويعها ومواءمتها مع الظروف المحلية ، وتطوير التكنولوجيا المحلية والتقليدية وتبادل الخبرات بشأنها واستخدامها وتبادل المعلومات مع هذه الدول وخاصة بشأن الاتفاقيات الدولية وعقود تنفيذ المشروعات والصفقات التجارية مع العالم المتقدم وأسعار المستوردات ولا سيما السلع الرأسمالية ، والتنسيق معها ولا سيما في السياسات السعرية للصادرات من المواد الخام والمواد الزراعية باتجاه تكوين اتحادات نوعية لمصدرى سلع معينة ، كالفوسفات والقطن وغيرهما ، علاوة على دعم الاتحادات والمنظمات القائمة كالاوبيك والاوابك .

٦٢. وفي مضمار الاعتماد الجماعي على الذات على صعيد العالم الثالث ، ترى دول المنطقة ان من المفيد والممكن ان تضع كل دولة نامية ، او كل مجموعة منها اهدافا محددة لنفسها في مجالات محددة واختصاصات دقيقة في تطوير التكنولوجيا والعلوم تصبح فيه رائدة على الصعيد العالمي خلال فترة محددة وان يكون ثمة في ذلك تقسيم للعمل بين هذه الدول ، مع تبادل في الخبرات وثمرات النجاح .

٦٣. وتدعم دول المنطقة ، بالتبادل ، تطلعات دول العالم الثالث ولا سيما دول عدم الانحياز الى تحقيق استقلالها الاقتصادى ، والسيطرة على مصادر الثروة والموارد الطبيعية فيها ، ومسيرتها في التفاوض الجماعي على الصعيد العالمي ، والسعي الى المشاركة على قدم المساواة في اتخاذ القرارات كما تدعم مطالبها العقة تجاه المجتمع الدولي ، وسواء كانت للمنطقة في هذا الشأن مصالح مباشرة ام لم تكن .

ه— المنطقة والاعتماد الجماعي على الذات :

٦٤. تتجلى مهام الاعتماد الجماعي على الذات في المنطقة في توفير الامن الغذائي بانتاج المزيد من الغذاء وتخزينه ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في طاقة البناء والتشييد ، والتعاون الاقليمي على اساس التخصص وتقسيم العمل في مجال خلق طاقة محلية في مضمار العلم والتكنولوجيا ، وفي مجال تأهيل اليد العاملة ، واجراء البحوث العلمية ، وفي تدعيم وربط الهياكل الاساسية اقليميا ، والتعاون في المجال النقدى والمالي بتطوير فعالية صندوق النقد العربي وصناديق التنمية التابعة للدول النفطية ، والتنسيق فيما بينها .

٦٥. ومن اهم وسائل التعاون الاقتصادى باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادى اقامة المشاريع المشتركة في التمويل والادارة والتسويق على اساس تبادل المواقع وبالاستفادة من مزايا السوق الواسعة واقتصادية الانتاج الكبير ، وكثافة رأس المال . ويتناول هذا النوع من الاعمال المشروعات الصناعية ، ومشروعات شركات المقاولات الاقليمية الكبرى المتخصصة ، واساطيل النقل البحرى والصيد الخ . . .

ومن الوسائل الجديرة بالدراسة اقامة علاقات شراكة بين المشروعات الصغيرة المتشابهة والمتواجدة في شتى انحاء المنطقة لتحقيق المزيد من الارباح والتضامن في الاخطار ، وتحقيق اهداف معينة في التدريب والبحوث ونقل التكنولوجيا وتبادل الخدمات ، هذا بالاضافة الى اقامة المشاريع ذات الطابع الثنائي او شبه الاقليمي لاستثمار الموارد المشتركة وخاصة الموارد المائية منها .

٦٦. ومن المنتظر ان تسعى دول المنطقة للاستفادة من مزايا التخصص الطبيعي في تحقيق التكامل ، بحيث تبذل الجهود الجماعية لزيادة الانتاج والانتاجية في المحاصيل والمنتجات الغذائية في الانحاء المؤهلة لذلك ، ولصالح مجموع الدول بينما تأخذ الدول النفطية على عاتقها تزويد دول المنطقة بالطاقة ، وكذلك برأس المال عند توافر الشروط الاقتصادية لاستثماره . أما في الصناعة فمن الارجح ان تتجه الدول النفطية الى البتروكيماويات ، والدول الزراعية الى الصناعات الزراعية ، بينما تتوزع الصناعات الاخرى بعدالة على دول المنطقة .

٦٧. ان تنسيق خطط التنمية والسعي لتوحيدها في مجالات عديدة ولا سيما بالنسبة للمشروعات الانمائية فيها ، واستخدام نماذج للتنمية موحدة او متشابهة في متغيراتها الرئيسية سيتيح فرصة للبرهنة على ان تنسيق المستقبل سيكون اكبر حجما واسهل تطبيقا من تنسيق الفعاليات القائمة ، الا ان من الضروري على اية حال التركيز على عوامل الجمع والتوحيد والتكامل وتذليل عقبات التباين والخلاف في المصالح ويكون ذلك باعتماد محصلة مجموعة من التدابير التنسيقية بالنسبة لكل دولة كمعيار لعدالة التوزيع وجني ثمار التنسيق بدلا من البحث عن العدالة في كل تدبير على حدة .

٦٨. وثمة قضايا ذات طابع اقليمي في المنطقة ينبغي العمل في معالجتها على اساس الاعتماد الجماعي على الذات ، منها ضرورة ايجاد التوازن بين الانعكاسات السلبية الايجابية ، من جراء تنقل اليد العاملة بين دول المنطقة ، مما يتطلب وضع خطة اقليمية تكفل هذا التوازن وتحقق التأهيل في التخصصات النادرة والمطلوبة وخلق المزيد من فرص العمل امام الاختصاصات الفائضة واجراء التعديل اللازم في هيكل مؤسسات التعليم والتدريب وبرامجها واعداد المقبولين فيها وخريجيها .

ومن هذه المشاكل ايضا مكافحة الامراض المستوطنة ، وزحف الصحراء ، وملوحة التربة وتلوث البيئة الفضلات الصناعية والبشرية ، وانقراض الغابات وموت الاشجار وتراكم الرمال وهجمات السيول وانقراض الحيوانات ونضوب الاسماك ، وتهديد الجراد للمزروعات ، ومكافحة الاوبئة الوافدة مما يستدعي جهورا جماعية لمعالجتها .

٦٩. وكذلك ثمة ادوات ووسائل اخرى للتعاون الاقليمي لا بد من استقصاء عوامل نجاحها ، منها انشاء المصارف المشتركة وشركات التأمين واعادة التأمين ، والتعاون في دعم العجز المؤقت في السيولة، وتبادل خدمات الموانئ ، وتنسيق الترانزيت ، وتطبيق احكام السوق العربية المشتركة ، ولا سيما فيما يتعلق بازالة الحواجز غير الجمركية امام منتجات دول المنطقة فيما بينها ، وتوحيد التعرفة والقوانين والانظمة والتشريعات وانظمة التعليم والمصطلحات العلمية ، وعدد من الانظمة كالنظام المحاسبي ، ونظام الاقراض السكني .
وكذلك من المفيد التوسع في انشاء منظمات اقليمية ذات اختصاصات محددة وهامة كنقل التكنولوجيا ، ودراسات الجدوى للمشروعات ، وتطوير التكنولوجيا التقليدية والمحلية ، والتدريب.

٧٠. هذا وتتجه المنطقة اكثر فأكثر الى اعطاء الاولوية للمعطيات الاقتصادية على المعطيات السياسية ، بالاضافة الى زيادة التقارب في المعطيات السياسية ذاتها . ويترسخ اكثر فأكثر ادراك دول المنطقة ان جني ثمار التعاون يجب الا يتوقع على المدى القصير وانما على المدى المتوسط والطويل .

خامسا : مجالات الاولوية في استراتيجية التنمية

١ــ الاولويات العامة

٧١. لدول المنطقة اولويات مشتركة بينها جميعا في مجالات عديدة ، غير ان لها ايضا اولويات تختلف من دولة الى اخرى . غير ان هذه الاولويات في المجالات غير المشتركة يمكن ان تصنف وفق تصنيف دول المنطقة الى ثلاث مجموعات : الدول النفطية ، والدول غير النفطية ، والدول الاقل نموا .

٧٢. فالدول النفطية تواجه بشكل خاص مشكلة ضمان مستقبل اقتصاد ما بعد النفط ، واطالة عمر الثروة النفطية والحفاظ على قيمة الاصول المالية وتوازن انتاج النفط مع القدرة الاستيعابية ، وترشيد ادارة اصولها المالية ، وزيادة فرصة الاستثمار الناجح ، بالاضافة الى مهام تصحيح الخلل في البنية الاقتصادية والتركيز على تطوير قوة العمل الوطنية وتركيز التصنيع على البتروكيمائيات.

٧٣. اما الدول غير النفطية فتواجه بشكل خاص مهام التوسع الزراعي النباتي والحيواني ، وتوفير الغذاء والتصنيع الزراعي وتخفيف عبء العجز في ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية وخاصة بالنسبة للقروض التجارية من رؤوس الاموال الخاصة ، وتخفيف العجز التجاري وتطوير مصادر الطاقة التقليدية والمحلية والجديدة وتنويع اساسها الانتاجي وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي ومعالجة الخلل في بنية اليد العاملة الناجم عن الهجرة ، والقضاء على البطالة الظاهرة والجزئية والمقنعة وتوزيع المشروعات بشكل اكثر عدالة على المناطق ، والاهتمام بالسكان الريفيين وتحسين المناخ بالنسبة للاستثمارات المستجلبة من الخارج .

٧٤. واما الدول الاقل نموا فتنطبق عليها اولويات التنمية في الدول غير النفطية ، مع تركيز اشد في اغلب عناصرها واضافة عناصر اخرى كالقضاء على الامراض المستوطنة وكسر عزلة التجمعات السكانية المتناثرة في اعالي الجبال ، والتخطيط العمراني وتوفير الخدمات البلدية الاساسية ، ومع حاجة اكبر الى دعم مالي وفني من داخل المنطقة وخارجها .

٧٥. وتشترك دول المنطقة جميعا في عناصر اخرى لاولويات التنمية ، وعلى رأسها تطوير الهياكل الساسية وضبط العوامل الداخلية للتضخم وحماية البيئة ومكافحة التصحر ، والحد من هجرة العقول الى خارج المنطقة وزيادة نسبة العلميين والفنيين والمهرة في هيكل القوة العاملة والتوسع في التدريب المهني والحد من التحضر الكثيف والمركز وتطويره باتجاه اللامركزية ، واجراء تغييرات في البنى الاجتماعية وانماط الحياة وعلاقات الانتاج والتشريعات بما يشكل منشطات وحوافز لزيادة الانتاج والانتاجية واشراك المرأة في النشاط الاقتصادي ، والاهتمام بالأم والمرأة العاملة والطفل والشباب ، وتضييق الفوارق في مستوى المعيشة بين الريف والحضر وبين المناطق وتحضير البدو والاهتمام بالمشروعات الصغيرة ذات الطابع المحلي .

٧٦. وعلى اية حال فان استراتيجية التنمية في المنطقة كلها يجب ان تبنى على ثلاثة اعمدة رئيسية هي زيادة انتاج الغذاء والتوسع في بناء الهياكل الاساسية وتطوير قوة العمل بالتعليم والتأهيل والتدريب والتصنيع.

٢— أولويات التنمية الزراعية وانتاج الغذاء :

٧٧. ان الشرط الاساسي لانجاح استراتيجية التنمية الزراعية والغذائية يتجلى في التركيز على العوامل الاجتماعية ، فالاسراع بالتنمية الزراعية لا يستغنى عن الالتزام تجاه الاساس الريفي . وخاصة تجاه صغار المزارعين وفقراء الريف. ان القضاء على الفقر في الريف من شأنه تحقيق تنمية متوازنة ومستمرة .

٧٨. ان الهدف الاول لتنمية الزراعة والصناعات الزراعية في المنطقة هو تحقيق زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاساسية ، بغية تصحيح وضع الامن الغذائي غير الكافي في المنطقة .

٧٩. ان العمود الفقرى لاستراتيجية التنمية الزراعية هو السعي في سبيل تحقيق زيادة عامة في الانتاجية ، وذلك بالتركيز على التوسع الشاقولي ، وتكثيف الزراعة ، وتوجيه القسم الاكبر من الجهود على المزارع الواعدة اكثر من غيرها لتوافر العوامل الاقتصادية فيها وامكانية ادارتها بشكل ملائم وخاصة في المناطق المروية والاكثر امطارا ، حيث يقتضي الامر تصحيح الدورة الزراعية والقضاء على نظام السبات والراحة الدورى فيها وتعميم تربية المواشي فيها ، وادخال محاصيل علفية على الدورة الزراعية ، كذلك العمل على زيادة مساحة الاراضي المروية وتحسين انظمة الرى ، وزيادة مستوى الميكنة واستخدام المدخلات من عناصر الانتاج الحديثة وتحسين انظمة الحيازة ، وتوفير الهياكل الاساسية والخدمات والقروض الزراعية وتنظيم العلاقات الزراعية لمصلحة المنتجين .

٨٠. ان النظم التقليدية في الزراعة ، والاساس البدوى في تربية الماشية والاساليب القديمة في الصيد السمكي تعيق امكانيات التقدم وتنطوى على جمود في الانتاجية وحجم الانتاج ، وكلاهما في الحد الادنى ، وهي في الوقت نفسه المصدر الاساسي لمعيشة غالبية السكان الريفيين ، ولا بد من العمل على تطوير هذه النظم ، بتحسين ادارة الزراعات البعلية وتطوير المراعي وتحقيق التكامل بين الزراعات البعلية او المبتدئة بالرى مع تربية الماشية والانتاج الحيواني وذلك عن طريق تخصيص استثمارات حكومية لمناطق مختارة من المناطق النائية تبذل فيها جهود التطوير وتشكل مراكز اشعاع لما حولها ، وتدعيم البنية الهيكلية والخدمات البيطرية والارشادية .

٨١. اما بالنسبة للاستثمارات فمن الضروري اقامة توازن بين المشروعات ذات العائد المباشر والسريع وخاصة مشروعات البستنة وتربية المواشي والدواجن ومشروعات الصيد الحديث ، وهي التي يرافقها التقدم التكنولوجي ، وبين المشروعات التي تنشيء الهياكل الاساسية الزراعية او تعيد الاعتبار الى الاراضي المستنزفة او التي طغت عليها الملوحة ، او تستصلح الاراضي الجديدة ، وبالتالي تحقق التنمية على المدى البعيد والمتوسط. هذا ومن المفيد تركيز عدد من المشروعات الانتاجية الاكثر حداثة وحاجة الى استثمارات كبيرة ، كمشروعات البيوت الزجاجية ، في الاقطار النفطية للمساهمة في توفير بعض احتياجاتها من الغذاء والاستفادة منها للتجارب والبحوث الزراعية، اما في الاقطار التي تتسم بالزراعات التقليدية فمن الضروري العمل على اختيار مواقع جديدة للمشروعات الانتاجية على اطراف الزراعات التقليدية والصغيرة القريبة من المناطق المروية وذات الامطار الغزيرة بحيث يتعلم منها من حولها ، وتساهم في تحسين تغذية السكان الريفيين ، وذلك على خلاف التطور الحاصل حتى الآن والذي تمركزت خلاله هذه المشروعات حول المدن لمواجهة الطلب على الغذاء في المناطق الحضرية.
وفي جميع الاحوال يحسن تركيز الجهود على المشروعات المباشر بها وتحسين استغلال المشروعات المنجزة واعطاء ذلك افضلية تجاه المشروعات الجديدة.

٨٢. واما بالنسبة لأنواع المنتجات فان من الضروري اعطاء الاولوية للمنتجات الغذائية والعلفية سواء المباشرة منها او التي تمر بمراحل تصنيعية معينة ، وسواء منها النباتي او الحيواني او انتاج الدواجن او صيد الاسماك.

٨٣. ومن الضرورة القصوى تخصيص اعتمادات كافية للبحوث الزراعية وخدمات الارشاد على ان تركز على الاحتياجات المحلية ، وخاصة باتجاه تخفيف عنصر المخاطرة.

٨٤. ومن الضروري بذل مجهودات مكثفة باتجاه تنظيم المزارع والارض ، والاهتمام بشكل خاص بالمزارع الصغيرة والحيازات المجزأة ، تحقيقا لهدف الوصول الى الانتاج الواسع على مساحات كبرى مما يتيح استخدام اساليب الادارة الفعالة. ويقتضي ذلك دراسة الملكيات والحيازات، ومدى ملائمة نماذج التعاون في الانتاج او صيانة الآليات او شراء المدخلات او تسويق المحاصيل لمعالجة المشكلة.

٨٥٠ ومن المفيد في مجال الصيد البحرى اعداد او تطبيق برنامج مكثف يجمع بين تحسين معقول لوسائل الصيد الحالية ، وبين الهياكل الاساسية وخاصة مرافىء الصيد الصغيرة ، وبين نظام لتجميع وتوزيع وتسويق الاسماك في الوقت الذى تعد فيه استثمارات كبيرة بوسائل حديثة للصيد في اعالي البحار بعمليات تجارية واسعة النطاق ولا سيما في السواحل الشرقية والجنوبية من المنطقة.

٨٦٠ ومن اهم السياسات العمل على استخدام حافز السعر الى ابعد مدى ، الامر الذى يؤدى الى زيادة الانتاج ويزيد دخل المزارعين ، ويساهم في القضاء على الفقر. كذلك ينبغي العمل على ايجاد الوسائل والسبل التي تتيح للمزارع الصغير الوصول الى مجالات التكنولوجيا سواء في مضمار استخدام الآلة في مجال استعمال المدخلات الحديثة لزيادة الانتاجية والوقاية ومكافحة الآفات والحشرات الزراعية.

٨٧٠ وعلى صعيد التعاون والتنسيق الاقليمي ، يقتضي الامر تنسيق الخطط الزراعية ، وتبادل الخبرات وتأسيس المشاركات في المشروعات التي تعد لتغطية احياجات المنطقة من منتجات ضرورية او منتجات جديدة غير متوافرة في المنطقة ، والتعاون في الاستفادة من المراعي والبوادى والصحارى بشكل مشترك ، وفي حل مشاكل البدو المتنقلين عبر الحدود وتطوير اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

٣— العلاقة بين القدرة الاستيعابية والهياكل الاساسية :

٨٨٠ ان التناقض الرئيسي الذى يتحكم في تنمية المنطقة ، بوجه عام ، وهو التناقض بين المال المتاح للاستثمار وبين القدرة الاستيعابية ، يتجلى بوضوح في الدول النفطية الرئيسية كما يشمل بعض الدول الأقل نموا او الدول غير النفطية التي تتمتع بمساعدات سخية من الدول النفطية (وهنا بسبب القدرة الاضعف على الاستيعاب وليس بسبب الوفرة الاكثر في التمويل) ، ويتواجد بشكل اقل حدة في الدول النفطية الاخرى ، حتى يتلاشى في الدول غير النفطية ذات الاقتصاد الاكثر تنوعا. . . ان هذا التناقض يفرض اتجاها محددا في استراتيجية التنمية على المدى البعيد وهو اعطاء الافضلية الاولى في التنمية للعمل على تقوية وزيادة القدرة الاستيعابية. . . .

وبالرغم من ان التناقض المشار اليه تتفاوت حدته من دولة الى اخرى ، ويتلاشى في بعضها ، تبقى استراتيجية زيادة القدرة الاستيعابية صحيحة بالنسبة لجميع دول المنطقة بلا استثناء .

٨٩ . واذا كانت القدرة الاستيعابية تعني بالدرجة الاولى قدرة الاقتصاد ، ماديا وبشريا وتنظيميا على تقبل التكنولوجيا الحديثة وتمثلها ، وعلى تحمل وانجاح الاستثمارات الواعدة بالتنمية ، فان الاداة الرئيسية لتحقيق ذلك هي تدعيم وبناء الهياكل الاساسية للاقتصاد ، سواء في الجانب المادى او البشرى او المؤسسى . وهذا يقضي بالتركيز على بناء الطرق والجسور والسكك والموانىء والمطارات والسدود والترع واقنية الرى والصرف ورفع مستوى ما هو قائم من هذه الهياكل الى مستوى المواصفات الدولية وتوحيد هذه المواصفات على صعيد المنطقة ، وكذلك كهربة البلاد وتطوير وسائط الاتصال السلكية واللاسلكية ، وعلى اقامة نظام متين للتعليم والتأهيل والتدريب والبحوث ، وعلى دعم المؤسسات الاشرافية والتخطيطية والتنفيذية والاجهزة المعنية بتوفير البيانات والمعلومات والدراسات ، وزيادة كفاءتها وقدرتها .

٩٠ . ونظرا الى ان هذا النوع من الاستثمارات ليس له عائد مباشر ، فانه يقع ، بكليته تقريبا ، على عاتق الحكومات . كما ان وجود هذه الهياكل الاساسية ، سيتيح للقطاع الخاص اساسا ، وللقطاعين العام والمختلط كذلك ، تنفيذ استثمارات ناجحة ذات عائد مباشر ، على شتى مستويات الحجم ، في حين ان عدم وجودها سيجعل من المسير ، ان لم يكن من المستحيل تحقيق الاهداف والاستراتيجيات والمشروعات الاخرى .

٩٠ . وبالنسبة للدول النفطية ، فانها تستطيع تخصيص الاموال الكافية لهذه المجالات ، اما بالنسبة للدول غير النفطية ، فسيصعب عليها توفير الاحتياجات التمويلية لمثل هذه المشروعات ، خاصة وان من شأنها ان تستهلك القسط الاعظم من مواردها الحالية دون ان يعطيها امكانية زيادة مواردها المباشرة . لذلك ، ونظرا لأولوية هذه المشروعات ، ونظرا للسهولة النسبية في دراسة جدواها الاقتصادية وامكانية تنفيذها ، فمن المفيد أن يخصص القسم الاعظم من المساعدات ومن القروض السهلة التي تمنحها صناديق التنمية في المنطقة لمشروعات الهياكل الاساسية فيها .

٩٢. وما من شك في انه سيكون ثمة تخصيص لموارد الدولة والقطاع العام لمجالات اخرى في التنمية ، غير ان ذلك سيختلف من دولة الى اخرى سواء من حيث اسبابه او من حيث مجالاته . ففي الدول النفطية ستكون الدواعي الرئيسية ايجاد المزيد من المجالات لاستخدام الفوائض ، وهي التي تتركز في ايدى الحكومات ، اما بالنسبة للدول غير النفطية فقد يكون اهم الدواعي خلق الفرص لتوليد دخل جديد يمكن تخصيصه للتنمية في المستقبل . . . ولكن الجميع يشتركون في ضرورة ذلك من اجل تكامل الاقتصاد ، ومن اجل فسح المجال امام القطاع الخاص ، والمشروعات المختلطة ، ومن اجل تنفيذ المشروعات الكبرى التي لا قبل للقطاع الخاص بها ومن اجل خلق المزيد من فرص العمل الخ . . .

ان رسم الحد الفاصل الذى يؤمن التوازن بين الاستثمارات ذات العائد المباشر وبين الاستثمارات في مشروعات الهياكل الاساسية سيكون بطبيعة الحال من شأن كل دولة على حدة ، وتختلف النسبة بين دولة واخرى .

٩٣. ولا تقتصر استراتيجية اقامة ودعم الهياكل الاساسية ، على مستوى الدولة الواحدة ، كلا على حدة ، فحسب ، بل تشمل هذه الاستراتيجية المنظور الاقليمي ايضا . ان الهياكل الاساسية يجب ان يخطط لها وتبرمج لتكوين هياكل اساسية مترابطة ومتكاملة على صعيد المنطقة ، وعلى هذا فمن الضرورى ان تخصص اموال كافية للربط بين الاقطار المتجاورة سواء بالطرق ام بالسكك الحديدية ، مع توحيد المواصفات قدر الامكان ، ام بربط التيار الكهربائي بشبكات الارتباط ، ام في استثمار الانهار المشتركة بمشروعات منسقة للرى والصرف وللشرب والصناعة وان يخطط للمشاركة في التبادل في استخدام الموانئ والمطارات ، والاقمار الصناعية ، وان تقوم شبكة واحدة للهاتف والتلكس في المنطقة ، كما تقوم مؤسسات مشتركة للتدريب ، والبحث العلمي ، وتبذل مجهودات في توحيد التشريعات والانظمة والاجراءات والمصطلحات العلمية . . الخ . .

ان صناديق التنمية العاملة في المنطقة مدعوة للاهتمام بهذا النوع من الاستثمارات وتخصيص القروض السهلة لها .

٩٤. فاذا ما اخذنا بالاعتبار الاستثمارات في الهياكل الاساسية المادية ، هي المرشحة لتنال حصة كبيرة في مجموع الاستثمارات ، بالاضافة الى بناء المساكن ، الذى تكون له عادة حصة

كبرى ايضا . فان المنطق يستدعي التركيز على توفير المتطلبات الرئيسية لذلك ، والاستثمار في المجالات التي تعتبر من هذه المتطلبات وعلى الاخص : صناعة البناء والتشييد (قطاع المقاولات) والصناعات الاستخراجية والتحويلية لمواد البناء وصناعة الكهرباء واليد العاملة ، ولا سيما الماهرة، في جميع هذه الصناعات.

٤ــ اهمية صناعة البناء والتشييد :

٩٥ . لم يحظ قطاع البناء والتشييد حتى الآن بالاهتمام الكافي من المخططين في المنطقة، وترك للتطور العفوي ، الذي كان كثيرا ما يعني قيام المقاولين الاجانب بتنفيذ المشروعات مع تعاقدات ثانوية ، بين الحين والآخر ، مع المقاولين المحليين . ويندر ان تخصص الخطط الخمسية استثمارات معينة لهذا القطاع (وخاصة آليات البناء) . . . ولذا فمن الضروري ان تركز استراتيجية التنمية في العقد الثالث بقوة على تطوير صناعة البناء والتشييد بحيث تتجه فيها نحو تكثيف رأس المال ، واستخدام ارقى انواع التكنولوجيا ، واكثرها انتاجية، كما تركز على التدريب والتأهيل في مجالاتها بحيث تتوافر كوادر قادرة على تشغيل البناء الكبرى والمعقدة منها .

٩٦ . وينبغي ان تعطى استراتيجية التنمية في العقد الثالث لهذه الصناعة بعدا اقليميا شاملا ، سواء من حيث مهامها باقامة الهياكل الاساسية على صعيد المنطقة ، ام من حيث تمويلها وتنظيمها ، بحيث تنشأ شركات مقاولات متخصصة ، ذات رساميل مشتركة ، وقادرة قبل ان ينتهي العقد الثالث على ان تحقق هدفين ، اولهما الاعتماد الجماعي على الذات في هذا المضمار ، وثانيهما الاكتفاء الذاتي للمنطقة بحيث تنفذ التشييدات واعمال البناء بقدرات من داخل المنطقة.

٥ــ الصناعات المرتبطة بالهياكل الاساسية :

٩٧ . وعلى هذا ينبغي اعطاء اولوية لكهربة المنطقة ، والتدريب في شتى فروع الصناعات الكهربائية. ان ربط جميع انحاء المنطقة بشبكة كهربائية واحدة هدف عظيم يمكن انجازه او انجاز اغلبه خلال العقد الثالث من التنمية.

٩٨. وينبغي اعطاء اولوية رئيسية لصناعة الاسمنت بحيث يتحقق اكتفاء ذاتي للمنطقة قبل منتصف العقد الثالث للتنمية ، من خلال الاعتماد الجماعي على الذات.

٩٩. وكذلك ينبغي ان تعطى الاولوية في دول المنطقة لصناعات استخراج مواد البناء ، ولصناعة الصلب المنتجة للقضبان ، وصناعة الاخشاب ، والكابلات ، وصناعات الادوات والتمديدات الصحية ، والبلاط ، والبلوك وما اليها . وستكون هذه الصناعات مجال تعاون جماعي او ثنائي او صناعات محلية ، حسب حجومها والامكانات الفردية للدول .

٦- اولويات الصناعات التحويلية :

١٠٠. اما بالنسبة للمجالات الاخرى من التنمية في قطاع الصناعات التحويلية فيجدر ان يعطى اهتمام كبير لصناعة الآلات والصناعات المعدنية القريبة منها ، فهذه الصناعات تتيح فرصا كبيرة وعملية لنقل التكنولوجيا ، كما انها تساهم في رفع درجة مهارة القوة العاملة في المنطقة ، وتساهم في التكامل الصناعي . وفي هذا المجال يمكن البدء بتصنيع الآلات الاكثر بساطة ، ومن النوع الذى يكثر استخدامه في المنطقة كالآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية ، والمغازل والانوال وآلات طباعة الانسجة وبعض آليات البناء كالجبالات وبعض الآليات الزراعية وعدد من التجهيزات الكبيرة والبسيطة كالخزانات وصهاريج سيارات النفل واعمدة شبكات الارتباط وزوارق الصيد ، وصناعة قطع التبديل بالاضافة الى بعض آليات الصناعة العربية. ان تطوير صناعة الآلات يحتاج الى ان يكون له بعد اقليمي ، سواء من حيث التمويل ام الادارة ام توزيع الانتاج .

١٠١. ان صناعة الآلات والتجهيزات وقطع التبديل تستحق ان تكون المحور الاساسي لاستراتيجية التصنيع البديل من الاستيراد ، على عكس المراحل السابقة التي تم فيها تصنيع المنتجات البديلة عن المستوردات في المجالات الاستهلاكية. وفيما عدا ذلك ينبغي التركيز على تصنيع الخامات المحلية ، والصناعات التي تتوفر لها اسواق للصادرات.

١٠٢. ونظرا للتخصص القائم في المنطقة في الخامات المحلية ، فان التصنيع ينبغي ان يأخذ ابعادا من التخصص وتقسيم العمل على صعيد المنطقة ، ففي الاقطار الشمالية من المنطقة

وجنوبها الغربي ، يمكن ان تتمركز الصناعات الزراعية، كالزيوت النباتية والسكر وصناعة الاعلاف والمعلبات والاغذية المحفوظة، وفي جنوبي المنطقة وشرقيها يمكن ان تتمركز الصناعات البحرية، والصناعات المرتبطة بصيد الاسماك، وفي الدول التي يتوافر فيها النفط والطاقة والغازات ، يمكن ان ينسق قيام صناعات البتروكيماويات، وصناعات الكيماويات الاساسية ، القائمة على الفوسفات والكبريت والبوتاس، والصناعات المعتمدة على الطاقة ، كصناعة الحديد والصلب. اما الصناعات الهندسية وصناعات التكنولوجيا العالية فالأفضل ان تتمركز حيثما تتوافر الخبرة والعمالة نسبيا ، والارجح ان يكون ذلك في الشطر الشمالي من المنطقة، مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة تطوير البيئة والمؤسسات ومرافق التدريب وضرورة التعاون الاقليمي في هذا المجال .

١٠٣. وتستهدف عملية التصنيع تطوير القطاع الصناعي باتجاه التكامل فيما بين فروعه ، ومع القطاعات الاخرى ، والتوصل فيه الى درجة من الفاعلية تتيح له الصمود التنافسي والقدرة على التصدير، وتطوير الاستخدام الفعال للتكنولوجيا الصناعية المتقدمة، ورفع درجة المهارة وحجم العمالة في الصناعة ، وتطوير التعاون الاقليمي في عملية التصنيع في شتى المجالات، والعمل على ان تدخل كل دولة في سياستها الوطنية للتصنيع نظرة اقليمية وبعدا يشمل المنطقة عموما والجوار خصوصا .

١٠٤. اما التصنيع على الاساس الاقليمي فمن المفضل ان يكون عن طريق برنامج خاص للتصنيع يوضع للمنطقة ككل ويتضمن مشروعات صناعية ذات صفة اقليمية ، ويأخذ بالاعتبار امكاناتها في توفير مستلزمات التمويل والاستثمار والتشغيل ، ويجعلها تستفيد من مزايا السوق الموسعة على صعيد المنطقة ، ويجرى اختيار المشروعات بحيث يشكل مجموعة من المشروعات المشتركة والمرتبطة ببعضها تكامليا والمعدة على اساس التخصص بحيث يتعهد كل بلد بانتاج معين لصالح المنطقة بمجموعها ، كما يتعهد باستيراد السلع التي تتعهد بانتاجها الدول الاخرى .

وفي هذا المجال لا بد من التوضيح بان هذا النوع من التخصص يجب الا يفهم منه احتكار صناعة ما من قبل بلد ما ، كما ان المصانع ذات الطابع الاقليمي لصناعة معينة يمكن ان تنشأ في اكثر من دولة واحدة ، كذلك فان توزيع الصناعات على الاقطار في المنطقة يجب الا يعتمد التكاليف

المقارنة كمعيار وحيد ، وانما العبرة بتوزيع معقول للعبء والمنفعة على الدول الاعضاء بشكل عادل ، وبالنسبة لمجموعة المشروعات.

١٠٥. اما بالنسبة للصناعات القائمة فلا بد من العمل على تحسين ادارتها ورفع قدرتها التنافسية وتشغيل الطاقات الفائضة ، وتنسيق مراحل الانتاج فيها والقضاء على اختناقات الانتاج ، وتطبيق برامج دقيقة للصيانة ورفع درجة الميكنة فيها ، مع الاستفادة من مراحل العمل اليدوي. ان ادخال التقنيات المبسطة وتعديل تصاميم المصانع بما يزيل او يخفف العمليات المستهلكة للوقت يمكن ان يكون لها مردود كبير وربما بتكاليف محدودة جدا. وهذا يقتضي توسيع برامج تدريس الجامعات لكي تشمل مواضيع تتعلق بتطوير مهارات الادارة الصناعية وبالعلاقات الصناعية وتأسيس مراكز لتطوير الادارة والانتاجية ، ودعم القائم منها ، والربط بين نشاطها في الدراسات والتطوير بنشاط تدريبي ، وهذا النشاط يمكن ان يأخذ بعدا اقليميا ، او شبه اقليمي يشمل عدد من الدول المتجاورة ضمن المنطقة.

٧- دور العلم والتكنولوجيا في استراتيجية التنمية

١٠٦. وبالنظر الى اعتماد المنطقة كليا على التكنولوجيا المستوردة والتي صممت اصلا لتلائم اوضاع البلدان التي ابتكرت فيها ، وبالتالي لا تلائم تماما البلدان المستوردة لها ، وخاصة من حيث المواءمة بين اقتصادية استخدام النادر من الموارد وكثافة استخدام الفائض منها في العملية الصناعية ، فان من الضروري بذل جهود معينة وطنيا واقليميا في الابحاث من اجل تطويع التكنولوجيا المستوردة ومواءمتها مع الظروف المحلية ، وعلى الاخص بالنسبة لمشروعات الصناعات ذات الطابع الاقليمي ، والتي تنطوي على تقنيات جديدة - لذا ينبغي اقامة المزيد من مراكز البحوث الصناعية ودعم القائم منها ، ويمكن ان يكون هذا النشاط مجالا طيبا للتعاون الاقليمي.

وفي نفس الوقت يجب بذل جهد خاص لتطوير القدرة على الرقابة على الاستثمارات والمستوردات ذات العلاقة بالعلم والتكنولوجيا لتأمين انطباق المواصفات اللازمة عليها ، وتقييم جودتها ، ويمكن ان يرتبط ذلك بتقييم انطباق تصاميمها على شروط حماية البيئة ، وكذلك بالرقابة على المستوردات من اصناف السلع الاستهلاكية والوسيطة التي قد تكون لها اضرار صحية على الفرد او البيئة.

١٠٧ . وكذلك ينبغي دعم النشاطات في المجالات العلمية والتكنولوجية المرتبطة مع مهام محددة ومشاكل محددة ، بما يؤدي الى تكامل سياسات العلم والتكنولوجيا مع عملية التخطيط الانمائي . وكذلك ينبغي العمل على تطبيق نتائج الابحاث وتنشيط الطلب على المعلومات التي يتم توليدها محليا ، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اجراء بحوث تطويرية افراديا وجماعيا ، والتعاون مع الجامعات في الاستفادة من امكانيات اساتذتها ، وربط مشروعات تخرج طلابها بمعالجة حل المشاكل التكنولوجية الوطنية وتشجيع شركات المقاولات والشركات والاستشارة الوطنية على الاسهام بشكل اكثر فعالية في التصميم والتنفيذ والتشغيل والصيانة للمشروعات الاستثمارية .

١٠٨ . ومن الضروري على صعيد المنطقة ، بل على صعيد العالم الثالث ، تطوير اساليب تبادل المعلومات حول شروط اتفاقيات نقل التكنولوجيا ، والاستثمارات الاجنبية ، ونشاطات الشركات متعددة الجنسية ، والمعايير المطبقة لانتقاء التكنولوجيا ، والخبرات المكتسبة في هذا المجال .

١٠٩ . ان دول العالم المتقدم مدعوة الى ان تسهل وتساهم في التدفق الحر للمعلومات والمعارف منها الى الدول النامية عموما ، وتطوير نظم وشبكات للمعلومات الدولية ، وتخصيص قسم اكبر من نشاطات البحوث والتطوير لديها لحل المشاكل التكنولوجية المحددة لدول المنطقة ، والمشاركة مع مؤسسات الابحاث والتطوير الوطنية ، القائمة او المنوى انشاؤها ، في اعداد البرامج وفي البحوث وتقييم النتائج ، وان تقدم لهذه المؤسسات التجهيزات والاجهزة العلمية والمخبرية بشروط افضل من الشروط التجارية السائدة ، ومنح المساعدات المالية والخبراء والمنح لهذه النشاطات .

٨- الثروات الباطنية :

١١٠ . تتجلى استراتيجية التنمية على صعيد المنطقة في هذا المجال في العمل على توحيد جهود اقطار المنطقة في الاستكشاف الجيولوجي بشكل اكثر انتظاما وشمولا ، ومتابعة اعداد

الخرائط الجيولوجية وتدعيم ذلك بمسوح جيوفيزيائية وجيوكيميائية على صعيد المنطقة مع تطبيق متزايد لتقنيات الكشف عن بعد وفي تطوير التعاون الاقليمي او شبه الاقليمي ، في مجال تحديد الاحتياطات الاقتصادية من الفلزات واستثمارها ، مع الأخذ بالاعتبار الفوائد الاقتصادية والتقنية الناجمة عن العمل الجماعي وعن التعاون في تكوين الخبرات على صعيد المنطقة .

١١١ . اما على الصعيد الوطني فتركز الاستراتيجية على التصنيع الامثل لمنتجات المناجم مع توجيه الانتباه الى استخدام المنتجات الثانوية الناجمة عن تصنيع الخامات . وكذلك على تشجيع تطوير المناجم الصغيرة التي يمكن ان تستخدم فيها تكنولوجيا بسيطة ، وذلك مع اعطاء اهمية خاصة لحماية البيئة في تطوير قطاع المناجم .

٩- المياه :

١١٢ . تركز الاستراتيجية على المستوى الاقليمي على تكثيف الجهود لاجراء تقييم شامل للموارد المائية ، واعداد دراسات تفصيلية للأحواض المائية بشكل خاص وعلى مستوى المنطقة وربط هذه الدراسات بخطط التنمية بما يلبي توفير احتياجات السكان لمياه الشرب والزراعة والرى ، واحتياجات توليد الطاقة والتصنيع ، وكذلك على التعاون الاقليمي في تقييم المعاجة الى اليد العاملة ومرافق التدريب ، والمشاركة في انشائها والاستفادة منها .

١١٣ . وعلى الصعيد الوطني ينبغي ان تولي الحكومات اهتماما خاصا بالتقييم الاقتصادى لاستخدام المياه ، وتحليل لتكاليف استخدام المياه في جميع المجالات وخاصة في الرى ، وتطبيق نتائج هذه الدراسات عن طريق وضع انظمة دقيقة للمقننات المائية .

١٠- الطاقة :

١١٤ . على الصعيد الوطني تهتم الاستراتيجية بزيادة فعالية استخدام الطاقة عن طريق تحسين التقنيات القائمة ، واختيار التقنيات الاكثر توفيرا للطاقة في المشاريع الجديدة وزيادة فرص استعمال الطاقة الناجمة عن التوليد الحرارى ذى المستوى المنخفض وكذلك بتشجيع تطوير

مصادر محلية وتقليدية للطاقة وتشجيع تايير عمليات الانتاج والعمليات الميكانيكية القائمة على الطاقات المتجددة بالاساليب التكنولوجية البسيطة .

١١٥. وعلى الصعيد الاقليمي ، تركز الاستراتيجية على اقامة شبكة ارتباط كهربائية على المستوى الاقليمي او شبه الاقليمي ، وتبادل الخبرات بين دول المنطقة وبينها وبين العالم الثالث عموما ، بالنسبة للمجالات التي تهتم بها اقطار المنطقة ، وتضافر الجهود في مجال الابحاث والتطوير في مجالات الطاقات الجديدة والمتجددة والمشاركة في نشاطات نقل التكنولوجيا المتعلقة بالطاقة والعمل على الاستفادة جماعيا من التحسينات التقنية التي تابقها الاقطار المتقدمة.

١١٦. وعلى الصعيد العالمي تهتم الاستراتيجية بالمشاركة في الجهود العالمية لتطوير استخدام المصادر الجديدة للطاقة وخاصة الطاقة الشمسية، وذلك بالاستفادة من المناطق ذات الصحو شبه الدائم ،وينتظر ان تشارك المنطقة في تمويل الجهود في هذه الابحاث ما دامت تطبق في المنطقة ، وكذلك تهتم الاستراتيجية بالدعم المباشر من قبل الدول الغنية بالطاقة، للدول الأكثر افتقارا الى الطاقة في العالم الثالث.

١١٧. وفي نفس الوقت ، يفضل ان تعمل الدول المنتجة للنفط على زيادة تصنيع الهيدروكربون والتوسع في صناعة تصفية النفط، وفي البتروكيماويات ،بالتنسيق فيما بينها وان تتابع العمل الجماعي على تحليل الهيكل السعري للطاقة، والربط بين اسعار النفط وبين اسعار السلع التي تستوردها من الاقطار المتقدمة.

١١- النقل والمواصلات:

١١٨. بالاضافة الى ما سبق التعرض اليه في صدد الهياكل الاساسية ، ثمة اهداف واستراتيجيات وسياسات خاصة في هذا المجال ، تتعلق بأنواع المرافق في هذا القطاع ، اهمها :

في مجال الطرق والنقل البرى :

العمل على التوفيق بين الطاقة الاستيعابية للطرق مع طاقات الموانئ التي تم تطويرهـــا مؤخرا ، وخاصة ازالة الاختناقات في اجزاء معينة من الطرق الدولية، وتطوير الطرق الفرعيـــة وشبكات الطرق الريفية والزراعية والصحراوية (بالربط مع الجهود الرامية الى مكافحة التصحـــر) ، وتحسين مرافق العبور على الحدود والتعاون الاقليمي لتسهيل انتقال السلع والاشخاص ، وتوحيـد انظمة السير وشاراته وتنميطها ، وتبسيط الانتقال عبر الحدود وتخفيف وقت الانتظار.

وفي مجال الموانئ والنقل البحرى :

متابعة مشروعات الموانئ الجديدة وتوسيع القائمة في الدول غير النفطية التي تأخرت في انجاز مشروعاتها ، وترشيد ادارة المرافئ وتبسيط عمليات التخليص والاقلال من وقت الانتظار الناجـم عن المعاملات الروتينية او ضعـف التنظيم ، وتطوير اساطيل تجارية وطنية او اقليمية ذات رساميل مشتركة سواء بالنسبة لنقل النفط ام السلع الاخرى ، وتطوير الخبرات والمهارات الوطنية للحلـول محل الخبرات الاجنبية قدر الامكان.

وعلى الصعيد العالمي متابعة العمل من اجل تصديق دليل مبادئ التعامل لمؤتمرات الملاحـة ومن اجل التطبيق الفعال لاتفاقيات المشاركة في شحن السلع المجمعية.

وفي مجال المواصلات السلكية واللاسلكية :

التركيز على صيانة التجهيزات وتنظيم وتحسين نوعية الخدمة ، والتعاون الاقليمي في توحيـد نوعية التكنولوجيا المستخدمة لتسهيل ربط المناطق بشبكة موحدة للهاتف والتلكس ، والعمل علـى استخدام التكنولوجيا الاكثر رقيا واسهل صيانة ،والعمل على ايجاد مراكز للتلكس ضمن المناطقـة بدلا من الاعتماد على الخارج في تأمين هذه الاتصالات بين انحائها .

١٢- السياحـــة :

١١٦. تتجلى استراتيجية تطوير القطاع السياحي في التعاون في تخطيط وتطوير المرافـــق

السياحية وتنظيم السياحة الجماعية على اساس شبه اقليمي وذلك بالنسبة للاقطار غير النفطيـــــة في شمالي المنطقة وفي الدول الاقل نموا ، وفي المناطق الساحلية ، وحماية وصيانة الآثار والتنقيب عنها بالتعاون مع المؤسسات الدولية ، وتخفيف الشكليات والاجراءات للسواح عند عبور الحدود ، وتحسين ارتباط المواصلات بين مركز سياحي وآخر ، وتطوير الحرف التقليدية وانتاج السلع المحلية التي تثير اهتمام السواح .

١٣ــ التنمية الاجتماعيـــة :

١٢٠ . تؤكد استراتيجية التنمية في العقد الثالث على ضرورة زيادة نصيب السكان الريفييـــن ، والاحياء الفقيرة من المدن ، ولا سيما في المناطق الأكثر فقرا والاقل نموا ، من ثمار التنميـــــة ، بما يتناسب مع حجم هذه الفئات ونسبتهم من مجموع السكان ، والعمل على المدى البعيد على ازالة الفوارق بين الريف والحضر عن طريق مشروعات التنمية الريفية المتكاملة ، ومكافحة الامراض المستوطنة ، والامية ، وادخال معالم الحضارة الى الارياف ، وتطوير الصناعات الريفية والخدمات الصحية والتعليم ، وكذلك ازالة الفوارق بين الاحياء المتطورة والفقيرة من المدن ، وذلك من حيث توفير المرافق العمومية والخدمات الصحية والتعليمية والبلدية ، وعلى رأسها النظافة ومياه الشرب والانارة والمجارى والنقل الداخلي ، وكذلك توفير فرص العمل وتأمين الغذاء .

١٢١ . ومن الضرورى السعي المكثف لدعم التطور الرامي الى اشراك المرأة في التنمية مع اخـــذ القيم الاجتماعية والفكرية بعين الاعتبار ويجب ان يتجاوز هذا الهدف مجرد المطالبة بالحقـــــوق المشروعة للمرأة فيشمل ضرورة مساهمتها على اساس المساواة ، بدورها في صياغة الخطط والسياسات الانمائية وتنفيذ البرامج والمشروعات والسياسات وفي المشاركة الكاملة في الاستفادة من ثمرة العمل .

١٢٢ . ومن الضرورى الاهتمام بشكل خاص بفئات سكانية معينة كالمعوقين واللاجئيـــــــن والنازحين والمهجرين والشيوخ والعجزة والأيتام ومشوهي الحروب .

١٢٣. ويجب ان يكون الاستثمار الكامل للموارد البشرية الهدف الرئيسي الذى يتمتع بالافضلية الاولى في المنطقة ، وهذا يستتبع حمايتها وتطويرها بتوفير الخدمات اللازمة في جميع القطاعات مع التركيز على تأمين الخدمات الاساسية لسكان المناطق الريفية والاحياء الفقيرة بالمدن مع اتاحة المزيد من الفرص في مجال التعليم ، والتدريب ، والعمالة للفئات السكانية التي تشكل طاقات معطلة وغير موءهلة كما يتطلب اعادة النظر في اتجاهات انظمة التعليم باتجاه التخفيف من حجم التعليم النظرى الذى تواجهه فرص للعمل اقل ، وتقوية التدريب الفني والمهني وهي المجالات التي لا يكفي العرض فيها لتلبية الطلب.

١٢٤. من اجل بلورة سياسة واضحة للربط بين المتاح من اليد العاملة والتأهيل والاستخدام ينبغي تطوير الاحصاءات وتوفير البيانات بشكل افضل . ومن الضرورى اجراء مسح شامل للقوى العاملة ومختلف التخصصات العلمية والمهنية ومسح احتياجات المشروعات والموءسسات الى هذه الاختصاصات وحصر كمي ونوعي للمدارس والجامعات والمعاهد ومراكز التدريب المهني والحرفي وعدد خريجيها ومستوى تدريبهم ، ومدى توافق فعالية هذه المرافق كما ونوعا مع احتياجات التنمية وبالتالي تحديد الحاجة الى تطويرها . ولا شك في ان التعاون الاقليمي في هذا المجال ومشاركة الموءسسات الدولية والاقليمية يمكن ان تكون له فوائد مشتركة جمة.

١٢٥. من الضرورى العمل على دراسة آثار الهجرة العمالية على الصعيد الاقليمي وخاصة من الدول غير النفطية الى النفطية ، وآثارها السلبية والايجابية على الفئتين ، بهدف التوصل الى تحقيق المزايا المتكافئة لهذا النوع من التكامل الاقليمي ، وبما يكفل استمرارية قدرة البلدان المصدرة على تلبية حاجة البلدان المستقبلة مع الحفاظ على توازن هيكل العمالة فيها .

١٢٦. بالنظر الى ان تكاليف خدمات التعليم والصحة والاسكان والغذاء والخدمات الاجتماعية الاخرى قد وصلت في الدول غير النفطية الى الحد الاقصى الذى يمكن ان يتيحه حجم الناتج المحلي وأولويات التنمية فيها ، فمن الضرورى البحث عن انماط ونماذج بديلة لتلبية الحاجات الاساسية وخاصة بالنسبة للقطاعات الاكثر فقرا في المجتمع . ان التعاون الاقليمي المالي والفني يمكن ان يكون الاداة في التقصي عن السبل البديدة وتبنيها وتحمل مخاطر المراحل التجريبية وتكاليفها .

١٢٧. كذلك من الضروري ان تهتم الحكومات بدعم اجهزتها الحكومية ، ولا سيما الناشئة منها ، وعلى الأخص في الدول الاقل نموا ، بحيث تزداد فعالية المؤسسات الاشرافية وتتطور الادارة الاقتصادية وتدعم اجهزة التخطيط والاحصاء ، وتؤمن المصالح اليومية للمواطنين ، ويتم توفير الأمن والطمأنينة لهم.

١٤- الاسكان والتخطيط العمراني :

١٢٨. وبالنظر الى قلة الاهتمام بالتخطيط العمراني خلال مراحل التنمية السابقة ، تؤكد استراتيجية التنمية في العقد الثالث على اهمية التخطيط العمراني كأداة رئيسية للتخلص من مشاكل الاسكان والاستيطان البشري في كل قطر.

١٢٩. بالنظر الى آثار الهجرة الى العواصم من داخل البلاد وخارجها ، التي قضت على شكل التسلسل الهرمي المتوازن لتوزيع السكان على التجمعات السكانية ، ينبغي ان تركز استراتيجية التنمية على تحقيق حد معقول من اللامركزية في الحضر ، بغية تنشيط المدن الاصغر حجما وادخال نوع من التخصص بين العواصم والمدن الكبرى والمتوسطة ، واتباع سياسة التمركز بالنسبة للمناطق التي تتسم بتناثر التجمعات السكانية بغية تطوير المدن الصغرى ومراكز التسويق الريفية ، وتشجيع السكان على ترك التجمعات الصغيرة المتناثرة والتي يصعب تزويدها بالخدمات او ترتفع تكاليفه.

١٣٠. ومن الضروري العمل على تطوير التكنولوجيا في تشييد المساكن باتجاه زيادة الانتاجية ، وتخفيف تكاليفها ببناء المساكن الشعبية ، وتوفير الاراضي باسعار منخفضة ، وتشجيع التعاون السكني والعمل على توفير المرافق الصحية المنزلية في المساكن المحرومة منها ، واعادة النظر في قوانين الايجارات بما يؤمن العدالة بين المؤجرين والمستأجرين من جهة ، ويوفر المساكن المتاحة للتأجير من جهة اخرى.

١٣١. ونظرا لبروز مشكلة الفائض في المساكن في عدد من الدول النفطية نتيجة التوسع العمراني المبني على امل المستثمرين في استمرار معدلات الهجرة والنمو الاقتصادي ، وما ادت اليه هذه

المشكلة من ركود اقتصادى نتيجة لتوقف البناء بعد ذلك التوسع السريع ، يجدر التفكير باتباع سياسات متكاملة في الدخل والتسليف والايجارات تؤدى الى استفادة الفئات الاجتماعية الادنى من المساكن ذات النوعية الأعلى ، بالتدرج وبحيث تتاح فرصة ، في آخر المطاف ، لالغاء وجود المساكن الفقيرة والعتيقة والمرتجلة ، وبالتالي الاستمرار في البناء الاسكاني بمعدلات تتوافق مع النمو الاقتصادى المرغوب.

١٣٢. وبالنظر لضعف البنية الهيكلية البشرية والمؤسسية في مضمار التخطيط العمراني يجدر بذل مجهودات خاصة لتأسيس اجهزة قادرة على اعداد المخططات وتحديد مراحله التنفيذية واعداد الكوادر للقيام بالأعمال الرئيسية والفرعية في هذا المضمار وتشجيع التعاون الاقليمي في هذا المجال ، كما يجدر العمل على تطوير اقنية مناسبة للاتصال بين المخططين العمرانيين وبين متخذى القرارات من جهة ، وبين المواطنين المحليين من جهة اخرى ، بغية معرفة اتجاهات التطوير واشراك المواطنين في العملية التخطيطية التنظيمية.

١٥ — السياسة السكانية :

١٣٣. نظرا لأن معدلات النمو السكاني ، رغم ارتفاعها النسبي ، لا تشكل صعوبة رئيسية امام النمو الاقتصادى في معظم دول المنطقة فان مسألة تنظيم الاسرة تأخذ ابعادا صحية اكثر منها سكانية — انمائية .

١٣٤. ونظرا لأن الهجرة الداخلية تستأثر باهتمام عدد من دول المنطقة ، وخاصة من حيث استقطاب العواصم للسكان ، وتضعضع المناطق الزراعية بسبب مغادرة اهلها لها ، وبالتالي ضعف الانتاج الزراعي ، فان سياسة نقل المدنية الى الريف ، هي البديل الصحيح لانتقال الريفيين الى المدن.

١٣٥. ونظرا لان اهم المشاكل السكانية تتجلى في قضايا البدو والرحل والهجرة الخارجية ، وهجرة العقول ، والتوزع السكاني غير المتكافىء ، وخاصة التناثر ، وعزلة سكان المناطق الجبلية واستمرار معدلات الوفيات المرتفعة في مناطق معينة وبالنسبة لفئات السكان الاكثر فقرا ، فمن

فعلى الصعيد الوطني ينبغي قيام كل دولة بمسؤولياتها في هذا المضمار ، والعمل على سن التشريعات المناسبة ومراعاة الشروط الخاصة بحماية البيئة في تنفيذ المشروعات الانمائية.

وعلى الصعيد الاقليمي يجدر التعاون في تطبيق برامج موحدة للمرافق المشتركة كالسواحل والانهار واعداد برامج مشتركة لاعمار الصحراء وتنشيط انبات المروج الرعوية فيها وشق الطرق الصحراوية والتعاون في صياغة الانظمة والتشريعات ،وتبادل الخبرات بالنسبة لمشروعات متشابهة ، واعداد الكوادر المتخصصة في هذه المجالات.

وعلى الصعيد الدولي يجدر التعاون مع الاقطار المجاورة للمنطقة ، كالدول المطلة بالبحر الابيض المتوسط ، والخليج ، والبحر الاحمر في حماية هذه البحار ، وكذلك المساهمة في الجهود الدولية العامة لمكافحة التلوث وحماية البيئة.